النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 541 ■ من 01 الى 7 فبراير 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

السياسات النيوليبرالية وأثارها على البيئة والإنسان

تشكل التحولات المناخية وظاهر الاحتباس الحراري المتصاعد، تحديا للإنسانية وخطرا داهما يهدد مستقبل الكوكب واستمرارية الحياة عليه. مما أصبح يحتم العمل على مواجهة الأسباب التي تسرعه وعلى رأسها السباق المحموم للرأسمالية وفي صيغتها للنيوليبرالية لتراكم الأرباح والثروات من خلال فرض هيمنتها وسياساتها المدمرة للبيئة والإنسان، بإشعال الحروب المدمرة وباستنزاف الموارد الطبيعية وتسببها في التلوث بمختلف أبعاده:

09 08 07

ضيف العدد

محمد هاكش:

دمقرطة المياه باعتبارها خيرا طبيعيا لمجموع الإنسانية، والماء ليس بضاعة ولا يحق خصخصته

15

المناطق الجبلية في المغرب: بين الواقع المزري وأوهام التنمية

06

العدالة الدولية تُحْيِي الضمير العالمي شكرا جنوب افريقيا

05

نهاية المشروع الصهيوني وتنامي المشروع الوطني الفلسطيني

10

كلمة العدد:

شعوب من أجل رهان «المغرب الكبير»

تتستعيد فكرة طرح مشروع بناء المغرب الكبير قوتها من تلك الخصوصية الحضارية للبلدان المغاربية ومكونات الأصل الأمازيغي ،الافريقي،العربي والدين الاسلامي... فتحولت من بديهية علمية الى «معتقد ايديولوجي»،وهي تعني تميزا عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب. فالشعوب المكونة لبلدان المنطقة تحمل خصوصية تطورت مع فترة الاستعمار الى حد الاندماج في وجدان يجمع تعدد الثقافات الاصلية وانتفاحها على العوالم المجاورة.ويبقى المشروع ذو راهنية قصوى،بالنظر الى التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في ظل التوازنات السياسية والماكرواقتصادية الراهنة وما يحمله من تبعات الأزمات البنيوية والمستمرة للنظام العالمي المهيمن سياسيا واقتصاديا وعسكريا بحاجياته الجشعة الى نهب وتجفيف منابع ثروات الشعوب المحكومة بأنظمة رجعية تبعية...

غير أن هذا المشروع،لا يزال يراوح المكان بل قد يصبح جزءا من الماضي البئيس لبلدان تسطو على عليها أنظمة رجعية،استبدادية متخلفة. خاصة مع ما تعرفه العلاقات بين الشعوب من محاولات تسعير النزاعات وافتعال سلوكات قد تصل حد العنصرية خدمة للحكم العسكري المتخلف في دولة جنرالات الجزائر من جهة ودولة المخزن المتخلف من جانب النظام القائم في المغرب.هذا ما يزكي عوامل كبح مشروع المغرب الكبير ويجعله رهين عوامل خفية متواطئة وأخرى واضحة ملموسة حيث من أهمها:

– النزاعات ثنائية الجانب بين الدول المغاربية،خلفتها حدود الاستعمار كما هو الأمر بين الجزائر وليبيا،المغرب مع موريتانيا،الجزائر والمغرب...ثم القضية الشائكة التي عمرت طويلا على جدول أعمال الأمم المتحدة بعد سنوات من الحرب دون أن يتحقق سلم كامل،والمتمثلة في قضية الصحراء الغربية المتنازع حولها.

– الحضر الجوي والعسكري المفروض على ليبيا عقب ما يعرف بقضية لوكيربي التي صدر في حقها قرار مجلس الأمن عدد774بتاريخ 31مارس1992ثم القرار رقم 883بتاريخ 11نونبر1993وما يفرضه بموجب ذلك من توسيع الحضر الجوي والعسكري والمجال الديبلوماسي.

– انغلاق طغمة الحاكمين على المشروع القطري بدل المشروع الوحدوي وميول الأنظمة نحو محاولة ممارسة الهيمنة والريادة.

– تسعير النعرات الشوفينية و«الهويات الوطنية القاتلة»على حساب البعد الوحدوي والخلاص الجماعي في اطار تكتل الدول ذات المصلحة في ذلك.

– ضعف وغياب التنسيق والتشبيك الذي يمكن أن تحققه القوى الديمقراطية في المنطقة.

وبالرغم من ذلك كله تحتفظ المنطقة بمبرر قيامشروع بناء المغرب الكبير في اطار تكتل وحدوي واعد يمكن من تبادل الخبرات التقنية والتكنولوجية العسكرية والأمنية،كما أن مستجدات الظواهر الصحية والبيئية التي تتحدى حدود الدول. بالإضافةإلىالوعي المتنامي بمخاطر الأطماع الرأسمالية التي تسعى الى نهب الخيرات الطبيعية من غاز وبترول ومعادن وغيرها.

بناء «مغرب الشعوب» يستلزم الرفع من وثيرة النضال المشترك بين الشعوب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية. بينما الأنظمة الحاكمة كلها ليست لها المصلحة في وحدة مغاربية، وبحكم تبعيتها للأنظمة الرأسمالية فهي تعمل جاهدة على تمديد مسافات تحقيق الهدف وتقلص كل ما من شأنه أن يبني أواصر العلاقات الوحدوية بين شعوب المنطقة.هكذا، وأمام حجم الديون المتراكمة على دول المنطقة، لن تجد من توصيات واملاءات المؤسسات الرأسمالية ما يمكن أن يحفز مشاريعا ذات البعد المغاربي، بينما تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في السياسات المتبعة لهذه البدان بشكل منفصل ومنعزل عن بعضها. انها زبائن مدمنة على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة...انها تحمل عقيدة الولاء للرأسمال المالي مادام يحمي مصالح الكتلة والطغمة الحاكمة على حساب مصالح شعوب المنطقة وفي مقدمتها الطبقة العاملة والطبقات الشعبية على حد سواء.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب يتضامن مع عمال وكادحي وساكنة المنطقة ضد الهجوم على الحقوق والمكتسبات ويدين استنزاف الموارد المائية...

اجتمع المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي يوم الخميس 25 يناير 2024، عن بعد، وبعد دراسة ومناقشة نقط جدول أعماله وآخر المستجدات على صعيد الجهة يؤكد على ما يلي:

1 – دعمه لمقاومة الشعب الفلسطيني المكافح وإدانته الشديدة لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من تقتيل وإبادة جماعية من طرف الاحتلال الصهيوني والدول الراعية له وتواطؤ وصمت الأنظمة العربية وتماديها في سياسات التطبيع المذلة، ومطالبته الدولة المغربية بإلغاء وإسقاط اتفاقية التطبيع المخزية المبرمة مع الكيان الصهيوني.

2 – يسجل استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأغلب فئات الشعب المغربي بفعل استمرار الغلاء وتبعات السياسات الرأسمالية اللااجتماعية والتي عمقتها مخلفات الجفاف وقلة التساقطات وانعكاسها السلبي على الفلاحين الصغار وعلى البوادي بشتى مناطق الجهة في ظل استمرار توجه الدولة وحكومتها في دعم الرأسماليين، وفي نفس الوقت نسجل ما يشوب عملية «الدعم الاجتماعي» المقدم للفقراء من اختلالات ومعطيات غير دقيقة تزيد من تفاقم اوضاع العديد من المواطنين والمواطنات، ينضاف هذا الى معاناة ضحايا الزلزال بإقليم تارودانت الذين ما زالوا يطالبون بحقوقهم.

3 – يستنكر ما تتعرض له الموارد والمصادر المائية وخاصة الفرشة المائية بالجهة من استنزاف واستغلال مفرط من طرف الشركات الصناعية والفلاحية الكبرى التي حولت المنطقة السهلية إلى شبه صحراء رملية مغطاة بالبلاستيك، مما أصبح يشكل خطرا داهماً على الساكنة وعلى المنطقة وعلى مستقبل الأجيال القادمة.

4 – إدانته للهجوم الحاصل على الطبقة العاملة بالمنطقة من طرف الباطرونا الزراعية (استمرار طرد العاملات من شركة كواليتي بين QUality Been والهجوم من طرف المخزن على عمال شركة كالبريم (الشرقاوي) المعتصمين أمام محطة التلفيف بأيت أعميرة لما يزيد عن ثلاثة اشهر...).

5 – تضامنه مع المواطنين والمواطنات بالقرى البحرية بالشريط الساحلي بأقاليم أكادير اداوتنان واشتوكة ايت باها وسيدي إفني... (تيغنيت وسيدي طوال وامسوان وسيدي الرباط...) ضحايا الهدم الشامل لمساكنهم ومحلاتهم من طرف السلطات بهذه الاقاليم في غياب أي تعويض لممتلكاتهم .

6 – تضامنه المطلق واللامشروط مع نضالات واحتجاجات عمال تعاونية كوباك COPAG "جودة" ضحايا الطرد ومحاربة العمل النقابي ويعلن دعمه ومساندته لكل الأشكال النضالية التي تخوضها شغيلة هذه التعاونية ويدعو مناضليه وكافة القوى المناضلة إلى المشاركة في القافلة التضامنية والوقفة الاحتجاجية المزمع تنظيمها صباح يوم الأحد 28 يناير 2024 على الساعة العاشرة صباحا امام مقر التعاونية بأيت إعزة إقليم تارودانت.

7 – تضامنه مع كافة الاساتذة والاستاذات الموقوفين والموقوفات عن العمل لأسباب نقابية ويطالب بالاسراع بطي هذا الملف وارجاعهم الى عملهم.

8 – وفي الأخير يطالب الدولة المغربية بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والصحافيين والمدونين والى رفع كل أشكال التضييق وقمع الحريات.

عن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بالجنوب

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق يتضامن مع نضالات ساكنة مدينة فجيج والعمال والكادحين ويندد بقمع الحريات

تدارس المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة للشرق الأوضاع العامة بالجهة الشرقية وتوقف عند تدهور الأوضاع على جميع المستويات في ظل جفاف بنيوي وفساد سلطوي وغلاء المعيشة وخوصصة متنامية للمرافق الحيوية، واجراءات التوقيف المؤقت لنساء ورجال التعليم، وحراك فجيج رفضا لخوصصة الماء والكهرباء والتطهير ونضالات في قطاعات التعليم والصحة والجماعات الترابية. واستمرار السياسات اللاشعبية التي تغني الغني وتفقر الفقير وتدهس حقوق العمال والمأجورين والكادحين وتقمع الحريات والحق في التنظيم، وهو إذ يقف عند تعمق معاناة الجماهير الشعبية من هذه الأوضاع فإنه يعلن ما يلي:

– تضامنه المطلق مع نضالات ساكنة مدينة فجيج واحتجاجاتهم على خوصصة خدمات الماء والكهرباء والتطهير في تحد سافر لإرادة الساكنة في الابقاء على التدبير الجماعي للماء في الواحة الذي هو إرث ثقافي وحضاري يجب حمايته وتطويره بدل تسليع هذه الخدمات الحيوية.

– استنكاره ما يتعرض له نساء ورجال التعليم من حملة توقيفات عن العمل بسبب احتجاجاتهم وإضراباتهم من أجل حقوقهم المسلوبة، ويطالب بسحب هذه التوقيفات والاستجابة للمطالب وخلق الجو الطبيعي للدراسة.

– يندد بما تتعرض له الحريات من قمع ومضايقات ومنها الحق في التنظيم والتظاهر والاحتجاج وفي مقدمتها رفض تسلم ملف تجديد المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وتفريق احتجاجات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالقوة أمام متجر كارفور بوجدة احتجاجا على التطبيع والدعم لكيان التطهير الصهيوني الإجرامي.

– يحيي نضالات العمال والكادحين والمأجورين ضد سياسات الخوصصة والغلاء ويتضامن مع جميع النضالات التي تخوضها قطاعات الجماعات الترابية والصحة والتعليم والمكتب الوطني للكهرباء والماء والتطهير وغيرها حماية لأوضاع العاملين بها وللخدمات العمومية.

– يتابع فضائح الفساد المثارة بالجهة، ويعتبر ذلك هو فقط الجزء الظاهر من الفساد البنيوي الذي ينخر الدولة على جميع المستويات نتيجة سيطرة المافيا المخزنية على دواليب المؤسسات وصناعة تمثيليات زائفة لديمقراطية الواجهة.

– يجدد تضامنه التام والمطلق مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة والصامدة، ويدين بشدة الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني المجرم، ويندد بحرب الإبادة والتهجير المدعومة من القوى الأمبريالية والتي يشنها على قطاع غزة أساسا وفي غيرها من الأراضي الفلسطينية الأخرى.

المكتب الجهوي لجهة الشرق
الأربعاء 24 يناير 2024

جامعة القطاع الفلاحي تطالب بدعم صغار الفلاحين وبزيادة في الأجور وتدعم نضالات العمال والموظفين

انعقد يومه الثلاثاء 23 يناير 2024، بمقر الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالرباط، الاجتماع الأسبوعي للكتابة التنفيذية للجامعة، وبعد التطرق لأهم مستجدات الساحة النقابية والاجتماعية والتداول في مضامين تقرير الكاتب العام والتقارير التكميلية ومواصلة الإعداد لاجتماع المجلس الجامعي وملتقى الفروع المزمع عقده يوم فاتح فبراير القادم؛ فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تعلن ما يلي:

1. تأكيدها على الضرورة الملحة لتدارك انهيار القدرة الشرائية لعموم الأجراء، مع مطالبتها مجددا بإقرار زيادة صافية لا تقل عن 2000 درهم في أجور موظفي ومستخدمي القطاع الفلاحي، وتحسين نظام التعويضات بمناسبة إصلاح الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة، إلى جانب مطالبتها بالزيادة في معاشات التقاعد بشكل عام؛
2. وقوفها على ما يعرفه الموسم الفلاحي من صعوبات كبرى وخطيرة، نتيجة شح التساقطات من جهة ونتيجة السياسات المائية المتعاقبة، المتناغمة ومصالح الرأسمال المستثمر في الزراعة ومنتوجاته للتصدير والمستنزفة لاحتياطات البلاد المائية من جهة أخرى؛ ومطالبتها مجددا بملحاحية إقرار دعم مادي مباشر للفلاحين الصغار لاقتناء المدخلات الزراعية والحفاض على القطيع الحيواني، ومساعدتهم بكل الوسائل على الاستقرار بقراهم ومداشرهم لتجاوز ما تعرفه البلاد والفلاحة المغربية من ظروف صعبة؛ مع اتخاذ حلول جدرية في المجال المائي والزراعات السقوية تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية ومصير الأجيال القادمة؛
3. دعوتها مجددا عموم شغيلة القطاع الفلاحي لتوحيد النضال وتقويته، كسبيل وحيد للدفاع عن حقوقهم ولوضع حد لمسلسل التسويف والاجهاز على المكتسبات والتنكر للمطالب العادلة، مع تأكيد دعمها للمطالب الملحة ولنضالات شغيلة القطاع بالجهات الجوبية الثلاثة ولشغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ولموظفي المديرية الإقليمية للفلاحة ببنسليمان ولعمال تعاونية كوباك في معركتهم المتواصلة وفي مختلف المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة وبالقطاع الخاص الفلاحي؛
4. دعمها الخاص والقوي لشغيلة وكالة الرباط – سلا للتعاونية الفلاحية كوباك (COPAG) المنتجة لحليب جودة ومشتقاته في نضالهم المتواصل منذ شهور دفاعا عن مطالبهم القانونية والمشروعة، ودعوتها كافة مناضلات ومناضلي الجامعة بمنطقة تارودانت وسوس ماسة لمساندتهم خلال الوقفة المزمع تنظيمها يوم الأحد القادم 28 يناير 2024 أمام المقر المركزي للتعاونية بتارودانت؛ مع تثمينها العالي لما تقوم به لجنة دعم عمال الوكالة من مجهودات وكافة القوى الحقوقية والديمقراطية من أجل التصدي لطغيان إدارة هذه المؤسسة التي تحمل زورا وبهتانا إسم «تعاونية»؛
5. دعوتها كافة المناضلات والمناضلين لمواصلة إنجاح تنزيل البرنامج التنظيمي للجامعة على مستوى الفروع الجهوية والمحلية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية والفئوية، ولإنجاح اجتماع المجلس الجامعي المزمع عقدة يوم فاتح فبراير القادم لاتخاذ ما تتطلبه الأوضاع من قرارات تنظيمية ونضالية، تجسيدا لتطلعات شغيلة القطاع بمختلف مكوناتها ودفاعا عن مطالبها الملحة.
6. تنديدها بما تعرضت له الوقفة الاحتجاجية لموظفي وزارة المالية من قمع بوليسي هذا اليوم الثلاثاء 23 يناير الجاري أمام مقر وزارة الاقتصاد والمالية، وتضامنها مع مختلف نضالات الشغيلة في قطاع التعليم، والجماعات الترابية، وقطاع التكوين المهني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والبنك الشعبي؛ ومع كافة فئات الشغيلة بمختلف القطاعات من تقنيين ومتصرفين ومهندسين ومساعدين إداريين وتقنيين وحاملي الشهادات.
7. مطالبتها مجددا بالإسقاط الفوري لكل اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم، مع تجديد إدانتها لحرب الإبادة الصهيونية المدعومة أمريكيا ضد الشعب الفلسطيني، واعتزازها بصمود المقاومة وحاضنتها الشعبية، ومؤكدة دعمها للمقاومة بجميع محاورها في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن والعراق وفي كل مكان، ولكفاح الشعب الفلسطيني البطل حتى تحرير كامل أراضيه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 23 يناير 2024

في رسالة ائتلاف حقوقي مغربي للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية:

انقذوا البشرية ومعها الشعب الفلسطيني بغزة من اخطر المجرمين ضد الانسانية

وجه الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (20 هيئة) ، رسالة مفتوحة للسيد المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية حول ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وباقي مناطق فلسطين من إبادة جماعية ومن جرائم ضد الانسانية جاء فيها:

السيد المدعي العام

تقف شعوب العالم شاهدة على جرائم الكيان الصهيوني منذ اربعة شهور، أمام آخر حرب وأطولها، شنتها من جديد جيوشه المدججة بأخطر الأسلحة ، على الشعب الفلسطيني في غزة، بقيادة نتانياهو والطغمة العسكرية والأمنية معه مدعمين سياسيا و عسكريا وديبلوماسيا ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بواسطة خبراء البيت الأبيض والبنتاغون.

ويشهد أحرار العالم على صمود و مقاومة شعب يرفض الركوع والاستسلام ، و يتحدى أطفاله ونساؤه ورجاله كيان الاستبداد والقمع والقتل والخراب، الذي يتعرض له كل يوم وساعة بالليل والنهار.

وتتساقط ارواح الشهداء من المدنيين بالمدن والقرى والمخيمات من ساكنة غزة، وتتسع رقعة الضحايا بالضفة الغربية والقدس وسائر أجزاء الوطن الفلسطيني المحتل، وجنوب لبنان، بتصفية عرقية مبيتة يقودها جيش العدوّان الصهيوني ، للقضاء على كل وجود فلسطيني وازهاق ارواح الأطفال والنساء والشيوخ وهم عزل ، مجردون من كل وسائل الدفاع عن انفسهم، وإجبارهم على المغادرة والهجرة القسريةمن أرضهم ووطنهم ، ناهيكم عن حرب التجويع بقطع كل مؤن الحياة من مياه ووقود وطعام ودواء ، دون اغفال عمليات الدمار وحرق الارض ومعها تدمير البنيات الأساسية من مدارس ومستشفيات ومؤسسات تعليمية وادارية ، وطرقات و مساجد و كنائس وغيرها من مظاهر الهوية والوجود الفلسطيني.

هذه هي جرائم الحرب و جرائم العدوان والإبادة ضد غزة وشعبها، التي نظرت لها ونفذتها جيوش العدوان الصهيوني ، و هؤلاء هم القادة المدبرين لحرب انطلقت قبل اربعة اشهر، و لا زالت تقتل دون رادع و لا محاسب.

وهنا نطرح السؤال عليكم السيد المدعي العام، لماذا لا تتحركون بسرعة لمحاصرة المجرمين، بسرعة بقدر سرعة اتساع الحرب وارتفاع اعداد الضحايا بالآلاف(بلغت الان اكثرمن 26 الف شهيد(ة)، واكثر من عشرة الاف تحت الانقاض، وأكثر من 62الف من المصابات(ين)) ، اينكم السيد المدعي العام، أين محكمتكم ، واين اجهزة محكمتكم ونظامها ومسؤولياتها ، أين العدالة الدولية التي تقودها المحكمة الجنائية الدولية، لماذا تحمون بصمتكم الاعمى السفاح بنيامين نتانياهو ومن معه ، وتشجعونهم لتحقيق حلمهم بابادة جماعية ضد الغزاويين والشعب الفلسطيني عموما، وسعيهم لتهويد غزة وطرد سكانها الشرعيين ، ولماذا لا تمنعون بايدن وبلينكن و البنتاغون من مد الكيان المحتل بالأسلحة التي تستخدم لقتل شعب فلسطين ، وتشجعه للتأكيد ان الحرب مستمرة إلى حين تصفية الغزاويين، وإقامة نظام لهم بغزة .

لقد ابطل تماطلكم الثقة في قدرتكم اداء مهامكم بالحياد والتجرد ، بإعلان اجراء التحقيق حول جرائم الحرب والإبادة ضد الفلسطينيين، واعلان قرار اعتقال مجرمي الحرب على غزة من جنرالات الكيان الصهيوني، و دعوتهم امام المحكمة بصك اتهام لديكم من اجل تحريره و إعلانه كل وسائل الاثبات المشروعة، باصوات الشهود و الضحايا وبالوثائق الصوتية والمصورة والمسجلة ، و بالآليات الإلكترونية والأقمار الصناعية وغيرها.

ان ارتباككم امام التضليل الأمريكي الصهيوني السياسيي والإعلامي، و عدم اتخاذكم اية مبادرة ملموسة ، تفتح باب العدالة لتغلق ابواب المعارك والحرب العدوانية للكيان المحتل، ومحاولاتهما تشويه الرأي العام الدولي الذي انتفض في اكبر شوارع العواصم بالعالم مساندا للشعب الفلسطيني ومنددا بالحرب على غزة، هو في النهاية ارتباك لا يستفيد منه سوى المعتدون، للإبقاء عليهم بعيدين عن كل مساءلة منفلتين من العقاب.

ان الكيان الصهيوني الذي دمر غزة، وقتل أهلها ، ارجع الإنسانية لوضع اخطر مما عاشته إبان الحربين العالميتين السابقتين ، وانتهك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، و خرق ميثاق الامم المتحدة ، الذي يلزم كل اعضاء الجمعية العامة الإسهام في السلم العالمي و الاقليمي، و بالتالي ارتكب الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين 5 و 7 من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، مما يجعل المحكمة ذات الولاية والاختصاص كما تشير إلى ذلك المواد 11، 12، 13 من النظام الأساسي، ويجعلكم كمدعي عام للمحكمة وطبقا للمادة 15 من نظامها مختصين تلقائيا باثارة التحقيقات خصوصا وان الطرف الضحية اي الدولة الفلسطينية ، منضمة لنظام روما.

وإننا في الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الانسان، المنتصرون للقضايا العادلة بالمغرب وبالعالم، نتوجه إليكم السيد المدعي العام لدعوة سيادتكم لتفعيل اجراءات التحقيق والمتابعة والمحاكمة ضد الكيان الصهيوني المعتدي، وكل تاخير او تردد سينزع الهوية المستقلة و القانونية للمحكمة الجنائية الدولية التي ناضل من اجلها ومن اجل تفعيل أدوارها كل حرائر واحرار العالم.

وفي انتظار التوصل بما يفيد استجابتكم لهذه المراسلة التي تتقاطع مع كل مطالبات الرأي العام العالمي، و الهيآت المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب ومع مطالب احرار وحرائر العالم ، تقبلوا السيد المدعي العام عبارات مشاعرنا الصادقة

عن الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان المنسق: عبد الإله بنعبد السلام

الأئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان
يعبر عن تضامنه مع معركة ساكنة فكيك في مطالبها العادلة والمشروعة

يتابع الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان بقلق شديد ، تعاطي السلطات المغربية مع الاحتجاجات السلمية المستمرة ، التي تخوضها الساكنة بمدينة فكيك، رفضا لتفويت تدبير توزيع الماء الصالح للشرب لشركة خاصة تسمى : « شركة الشرق للتوزيع «. و للتذكير فان مدينة فكيك عانت ولعقود، من مخلفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، خلال سنوات الجمر والرصاص، و سياسية التهميش التي مورست من طرف الحكومات المتعاقبة، حيث لم تعرف المدينة أي برامج تنموية تنهض بحقوق الساكنة، خصوصا منها، الحقوق الاقتصادية والاجتماع يةوالثقافيةوالبيئية، بل تعرض سكانها للعقاب الجماعي و للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، و هو الامر الذي جعل هيئة الانصاف و المصالحة تدرج المدينة ، ضمن برنامج جبر الضرر الجماعي!! ، الا أن واقع هذه المدينة المناضلة بنسائها ورجالها واطفالها ، لازال على حاله ، ولازالت التوصيات ذات الصلة التي تضمنها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة ، لم توضع بعد حوالي 18 سنة موضع التنفيذ. والآن وبعد كل ما عانته المدينة ، تحاول السلطات الحكومية الاجهاز على حقهم المشروع في التمتع بالمياه التي يدبرون توزيعها واستغلالها فيما بينهم بشكل عادل ، لذلك يستمر الاحتجاج السلمي ،الذي يخوضونه منذ أكثر من شهرين، دون التجاوب الإيجابي مع مطالب الساكنة من طرف الجهات المعنية ، رغم الجهود المبدولة من عدد من المكونات المجتمعية ، سواء على مستوى الجهة ، اومن خلال البرلمان ، ويبدو ان قرار المجلس البلدي قد اتخذ بعد ان وقع المجلس البلدي على اتفاق تفويت تدبير توزيع الماء، رغم انه كان قد رفض توقيعه في وقت سابق، وذلك بسبب الضغوط التي مارستها السلطات الوصية، المتمثلة في وزارة الداخلية.

إننا في الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان ، أمام هذه الوضعية الخطيرة التي تعيشها ساكنة مدينة فكيك ، والتي تنذر بالمساس بمصدر حيوي من حياتهم نعبر عن مايلي:

1. تضامننا مع سكان مدينة فكيك، في مطالبهم المشروعة.
2. دعوتنا السلطات المعنية، برفع حالة الاحتقان التي تعرفها المدينة، والاستجابة لمطالب الساكنة، بالعمل على إلغاء هذه الاتفاقية بشكل مستعجل، تماشيا مع رغبةً الساكنة بفكيك.
3. تنديدنا بالقرارات غير الديمقراطية، المتخذة من طرف المسؤولين، في تجاهل تام لمطالب لبساكنة ، ولظروف عيشهم الصعبة .
4. تاكيدنا على أهمية اشراك الساكنة ، في تدبير شؤون المدينة تماشيا مع ما ينص علية دستور يوليوز 2011، من ضرورة تفعيل الديمقراطية التشاركية.
5. مطالبتنا القوية الدولة المغربية، برفع وضعية التهميش الممنهج ، ضد مدينة فكيك المناضلة ، وبدل المحاولات اليائسة في تفويت ماء فكيك ندعو المسؤولين ، على المستوى المحلي، والجهوي والوطني معالجة الخصاص المهول في ميادين الصحة، والتعليم ، و التشغيل وسن برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة .

الكتابة التنفيذية
للائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

المحمدية:

زيارة تضامنية لضحايا الإقصاء بالشانطي/كاريان المسيرة

قام وفد من أعضاء في الجمعية م ح إ ومن حزب النهج الديمقراطي العمالي بزيارة تضامنية لبعض ضحايا المقصيين من الاستفادة من عملية إعادة الإسكان، في اطار ما يسمى عملية «القضاء على السكن الصفيحي»، والتي قامت وتقوم السلطات المحلية بتحديد المعنيين ب «الاستفادة « لترحيل الساكنة من المدينة إلى البادية. بقعة أرض صغيرة لعائلتين، تترتب عنها مصاريف بالنسبة «للمستفيدين» تقارب 5 ملايين سنتيم.

وحسب افادات ضحايا الإقصاء، فإن عملية «الاستفادة» بكاريان المسيرة قد تعرضت في بعض جوانبها للمحسوبية والرشوة...

فكيف يعقل أن يتم إقصاء مواطنين ومواطنات ازدادوا وترعرعوا في الكاريان. مما هو مثبت بالوثائق الإدارية (كنانيش الحالة المدنية، البطائق الوطنية...).

كما أن السلطات المحلية ترفض الحوار المعنيين حسب افاداتهم.

حالة الرفيق بوشعيب الزويتني: 40 سنة، مزداد بشانطي المسيرة وقاطن به، متزوج، أب لطفلين...يتم إقصائه لأسباب مجهولة. نفس الشيء بالنسبة

للحالات الأخرى. الضحايا مهددين بالهدم والتشريد.

التشريعات الدولية تحرم افراغ المواطنين والمواطنات في فصل الشتاء وفي فصول دراسة الأطفال.

الحق في السكن اللائق أحد أهم حقوق المواطنة. ففي غياب هذه الحقوق، تبقى المواطنة بدون معنى

يتكون الوفد من:

– ألمناضلة نعيمة الحرش ، نائبة رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية.
– ألمناضلة زهرة أزلاف الكاتبة المحلية لفرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية.

■ على فقير ، مكلف بالإعلام والتواصل بفرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية.

المحمدية يوم الجمعة 26 يناير 2024

ساكنة دوار البرادعة بالمحمدية في وقفة احتجاجية دفاعا عن الحق في السكن

نظم العشرات من ساكنة دوار البرادعة (وسط المحمدية) وقفة احتجاجية جماهيرية دفاعا عن الحق في السكن. يوم الثلاثاء 23 يناير 2024. وجاءت هذه الوقفة بعدما تم اخبار الساكنة أنها غير معنية بالهدم والافراغات والتشريد التي تقوم بها العمالة.

و للتذكير فإن جرافات الدولة تقوم، نهارا وليلا، بهدم مساكن المئات بل الاف من الأسر. ويعتبر الحق في السكن اللائق من أهم حقوق المواطنة. بدون هذه الحقوق، تبقى المواطنة بدون معنى.

حضرت الرفيقة عزيزة عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية ، الرفيقة أمينة عن نقابة الفلاحين (المئات من الأسر الفلاحية مهددة بالتشريد باسم نزع الملكية الخاصة للصالح العام؟؟)، والرفيقة زهرة الكاتبة المحلية لفرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية ، وعلى فقير مكلف بمهمة التواصل داخل المكتب المحلي لفرع النهج.

كل التحية والتقدير لساكنة دوار البرادعة.

كل التضامن مع ضحايا سياسات الدولة وناهبي الأراضي ومختلف اللوبيات العقارية....

■ على فقير عن اعلام النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية.

العدالة الدولية تُحْيِي الضمير العالمي

شكرا جنوب افريقيا

شكرا لك جنوب افريقيا قلعة الأحرار ضد الأبارتايد،
شكرا لأَبناء نيلسن مانديلا جائزة نوبل للسلام قبل ثلاثين سنة وصديق فلسطين والذي اعلن مقولته الشهيرة « ان حريتنا تبقى ناقصة بدون نيل الفلسطينيين لحريتهم.»
وشكرا لحفدة ديزموند توتوجائزة نوبل للسلام قبل أربعين سنة ورئيس لجنة الحقيقة والمصالحة التي اسست للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت إبان حكم الفصل العنصري ببلاده والذي قال قبل وفاته بان سياسة اسرائيل لا تضاهيها إلا سياسة التمييز العنصري التي كانت سائدة في بلاده ضد السود

النقيب عبد الرحيم الجامعي

كيف لا تنحي البشرية لدولة الأحرار جنوب افريقيا، التي انتصرت للشعب الفلسطيني بعيدا عن كل الحسابات والمخاوف والمصالح، وفرضت مثول كيان الاحتلال امام محكمة العدل الدولية والذي استقوى على المجتمع الدولي وعلى غزة التي لم يبق لأهلها سوى المقاومة والموت، والذي فرض ارهابه بعتاده وجيشه ومخابراته ووحشيته وبجرائمه ضد فلسطين والفلسطينيين وضد غزة والغزاويين ولبنان واللبنانيين، وضد كرامة شعوب العالم التي اهتزت آخر جرائمه منذ اكتوبر والى اليوم،

طوبا لجنوب افريقيا التي اعلنت غضبها جهرا وبمجرد اطلاق دولة العدوان لحربها واشعال محرقتها في اكتوبر الماضي، والتي اتهمت الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية في غزة، وتقدمت سابقا بشكاية امام المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، وطلبت رجوع كل دبلوماسييها من دولة الاحتلال وسحبت سفيرها من تل ابيب وتلا ذلك تصويت برلمان جنوب افريقيا على قطع العلاقات مع الكيان وإغلاق سفارتها.

كل العالم يعرف وبيقين، ان الكيان الصهيوني لم يعترف طوال تاريخه بالعشرات من قرارات مجلس الامن المتعلقة بقضايا مختلفة مرتبطة بالملف الفلسطيني، وبالأساس بقضية القدس وبتهويده وتغيير معالمه وإحراق مسجده الأقصى، وبإقامة المستوطنات وبوقف اختلاقها وبنائها ووقف ترحيل الفلسطينيين، وغيرها ذلك من القرارات الأخرى، ولم يأبه الكيان المحتل أبدا بالعشرات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين ومنها ما يتعلق بخرقه حقوق الإنسان والقتل وتدمير معالم الهوية الحضارية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبهدم حائط الفصل العنصري، وغيرها من القرارات

لقد نابت جنوب أفريقيا امام محكمة العدل الدولية عن كل الفلسطينيين وعن كل ضحايا جرائم الكيان الصهيوني بغزة، ونابت عن البشرية في كل بقاع العالم التي خرجت بالملايين سخطا ضد الكيان رافضة العدوان والجرائم التي ارتكبها المجرمون وشركاءهم ومن يدعمونه، فأيقظت مبادرتها ضمير الإنسانية ووضعت حرب الإبادة ضد غزة امام منصة القضاء وهي تعرف بان اللجوء للقضاء سلاح قاتل للظالمين المستبدين أمثال جنرالات القتل الصهاينة.

نابت جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية عن الأشقاء الاحباء اعضاء الجامعة العربية والإسلامية والمغاربية والخليجية وعن كل من يُسَمى عربي ومسلم وأمازيغي ومسيحي الذين كساهم الخجل امام جرائم الاحتلال، نابت جنوب إفريقيا امام المحكمة الدولية عن كل من رفع راية فلسطين في كل العواصم، وعن كل من تظاهر من اجل فلسطين في الساحات والميادين، ونابت عن كل أسير من أسرى سجون الاحتلال، ونابت عن كل من غنى للقدس ولمساجدها وكنائسها، ونابت في النهاية عن كل الشهداء والجرحى والمفقودين.

كانت شكاية دولة جنوب أفريقيا إعلانا مدويا يقول لنا وللجميع أن بافريقيا حَمَلَةُ ضمائر وذكاء سياسي وقانوني ولها مدافعات ومدافعين عن حقوق الإنسان يبحثون لحلول لخلاص الإنسانية ولها كفاءات اكثر من عشرات الدول الغربية التي لا تحمل هما إلا لوسائل نهب ثروات القارة السمراء الطبيعية والبشرية وسحق شعوبها بديون أبناكها وبأسلحة شركاتها التي تفجر الحروب المحلية والاثنية والانقلابات والسباق نحو السلطة بالنار والحديد .

عرفت جنوب افريقيا متى توجه رسالتها للعالم وعرفت كيف تتهم الغرب والعرب بالصمت على عدوان الكيان الصهيوني على غزة، واختارت كيف تجرم عدوان الكيان واختارت لذلك محكمة العالم وقضاة العالم وإعلام العالم، وعرفت كيف تلزم الكيان الوقوف في قفص الاتهام والانحناء من برج عجرفته امام قضاء المحكمة، وعرفت كيف تفضح أكاذيبه وكيف تجرده امام القضاء من بهتانه ومن سفسطة جنرالاته وتفصح أكاذيبهم وإنكارهم امام كل وسائل الاثبات المادية التي توثق وبتفصيل للجرائم ولعمليات القتل المنهجي ضد الغزاويين والتي ارتكبها الكيان امام المحكمة.

عرفت جنوب افريقيا كيف تقف امام العدالة وكيف تقنع السبعة عشر قاضيا بقوة ملفها، وسلامة دفوعها، بذكاء وكفاءة فريق دفاعها من المحامين، وفي النهاية عرفت كيف ترافع من اجل الاجراءات الاولية والمؤقتة وفي مقدمتها وقف العدوان ووقف قتل اعضاء الجماعات والتي صوتت لها غالبية مكونات المحكمة.

بالطبع انتصار قانوني مسطري اولي على الكيان القاتل لم يكن يتوقعه، وهو انتصار يطرح امام العالم اشكاليات سياسية وتحديات جيواستراتيجية كبيرة تقف بثقلها من اجل تنفيذ الاجراءات الاولية المقررة من قبل المحكمة ضد الكيان المجرم لفائدة الشعب الفلسطيني، كما يبقى التساؤل ملحا وهو كيف يمكن التعامل مع هذا الحدث الفريد وما هي المواقف التي يتعين اتخاذها من قبل الشعوب ومن قبل الدول والحكومات المناصرين للشعب الفلسطيني داخل وخارج المنصات الاممية الدولية ومنها مجلس حقوق الإنسان، وكيف سيكون رد فعل الكيان الصهيوني الذي اعتاد تحدي واختاره للتعامل مع الشرعية الدولية.

وختاما يبقى السؤال كيف سيكون تفاعل المحكمة الجنائية الدولية من مقتضيات القرار الصادر من محكمة العدل الدولية، بعد ان توصل المدعي العام بشكايات ضد الكيان المجرم، ودون شك سيرتبط الجواب بما سيتم معالجته في موضوعها وستكشف عنه التحقيقات الجدية التي سيقودها المدعي العام للمحكمة مسلحا بالنزاهة

هذا ما ينتظره كل احرار العالم.

الرباط: 28 يناير 2024

كل العالم يعرف وبيقين، ان الكيان الصهيوني لم يعترف طوال تاريخه بالعشرات من قرارات مجلس الامن المتعلقة بقضايا مختلفة مرتبطة بالملف الفلسطيني، وبالأساس بقضية القدس وبتهويده وتغيير معالمه وإحراق مسجده الأقصى، وبإقامة المستوطنات وبوقف اختلاقها وبنائها ووقف ترحيل الفلسطينيين..

عرفت جنوب افريقيا متى توجه رسالتها للعالم وعرفت كيف تتهم الغرب والعرب بالصمت على عدوان الكيان الصهيوني على غزة، واختارت كيف تجرم عدوان الكيان واختارت لذلك محكمة العالم وقضاة العالم وإعلام العالم، وعرفت كيف تلزم الكيان الوقوف في قفص الاتهام والانحناء من برج عجرفته امام قضاء المحكمة، وعرفت كيف تفضح أكاذيبه ..

المناطق الجبلية في المغرب:

بين الواقع المزري وأوهام التنمية

(قراءة في دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)

الحسين لهناوي

اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب، هذه الدراسة، التي مر عليها أزيد من خمس سنوات (2017)، رصدت العديد من الاختلالات على مستوى ضعف البنيات التحتية والمسالك وباقي المستلزمات الضرورية للعيش الكريم، ولقد عرى الزلزال الذي ضرب منطقتي مراكش وتارودانت في 9 سبتمبر 2023، بقوة 7 درجات على مقياس ريختر، والذي تسبب في تدمير مساحات واسعة من المباني وأودى بحياة أكثر من 1000 شخص، عرى معاناة ساكنة عدة دواوير، التي كانت تشكو من العزلة، كما فضحت وسائل الإعلام مستوى عيش هؤلاء السكان الذي لا يتناسب مع واقع القرن الحالي.
سنحاول أن نلخص أهم ما جاء في هذه الدراسة اعتمادا على بعض المؤشرات الرقمية الأساسية.
قسمت هذه الدراسة المناطق الجبلية إلى خمس مجموعات أساسية وهي:

مجموعة الريف وبني زناسن
مجموعة الأطلس المتوسط وهضبة لماس
مجموعة الأطلس الكبير الغربي الرطب
مجموعة الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
مجموعة الأطلس الصغير

هذه الدراسة بينت أن المناطق الجبلية تشكو من عدة مشاكل تتمحور حول العزلة الكبيرة للعديد من الدواوير التي تبقى معزولة لعدة أيام بسبب تساقط الثلوج والنقص الفظيع في التجهيزات والبنيات التحتية، كما تعرف ارتفاعا مهولا لنسب الأمية والفقر في أوساط ساكنتها. فبالرغم من أن السلاسل الجبلية توفر أكثر من 70 في المائة من الموارد المائية و62 في المائة من الثروة الغابوية، إلا أن الملاحظ أنها لا تساهم إلا بأقل من 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام وحوالي 10 في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني. تشكل الفلاحة وتربية المواشي أهم مورد عيش السكان، لكن مساحة الضيعات، في مجملها قزمية، تتشكل في أغلبها من بعض مئات الأمتار المربعة ويتراوح عدد بقعها بين 5 و7 بقع، أما التقنيات المستعملة فهي عتيقة تعتمد على جهد الإنسان والحيوان. في حين تعتمد تربية المواشي على الأغنام والماعز، وتتشكل من قطعان صغيرة أو متوسطة يرتبط حجمها بالموارد الرعوية ووفرتها خلال السنة وبين سنة وأخرى. هذه الدراسة أصدرت عدة توصيات عملية من شأنها، إن تم تنفيذها أن تساهم في رفع العزلة عن المناطق الجبلية والحد من هجرة الشباب إلى المدن بسبب الفقر المدقع والبطالة المستشرية في أوساطه.

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المجموعات كما يلي:

المنطقة	المساحة بالكلم المربع	عدد السكان	الكثافة السكانية
الريف بني زناسن	29300	2520850	133
ألآطلس المتوسط	38700	1345950	50
ألاطلس الكبير الرطب	63670	2274680	73
الاطلس الكبيرالشرقي	27500	456700	16
الاطلس الصغير	28800	521400	18

والجدير بالذكر أن المناطق الجبلية تحتوي على المناجم الثمينة كالذهب والفضة والنحاس وغيرها، لكن استغلالها يتم من طرف الشركات

الرأسمالية المحلية والأجنبية التي تساهم في تلويث البيئة وتفقير السكان دون أن يستفيدوا من ثروات مناطقهم. ومن أهم المعادن النفيسة المستخرجة من هذه المناطق، هناك الرصاص والزنك في مناطق الريف والأطلس المتوسط والنيكل والكوبالت والفضة في الأطلس الكبير. وأسطع مثال في هذا الصدد هو منجم اميضر الذي يتواجد على بعد 300 كلم من مدينة مراكش والذي ينتج الفضة والزئبق، فخلال سنة 1987 تضاعفت إنتاجية المنجم ستة مرات لتصل إلى إنتاج 200 طن من الفضة وطن واحد من الزئبق، وهذا يتطلب استهلاك ما يفوق من مليون متر مكعب من الماء، الشيء الذي أدى إلى حرمان حوالي 4000 شخص يسكنون المنطقة وبهائمهم وفلاحتهم من الماء ويهددهم بالعطش. ولا زال السكان يقومون باحتجاجات متتالية في المنطقة .

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في النتائج التي أسفرت عنها والتي يمكن تلخيص أهم توصياتها في المحاور الرئيسية التالية:

1 – تسطير سياسة عمومية تهدف إلى إرساء مخطط تنموي مندمج خاص بالمناطق الجبلية، هذه السياسة، يجب أن تتمحور حول برامج دقيقة تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والخصوصيات الديمغرافية والجغرافية والمنجمية لكل مجموعة بمشاركة الساكنة ومساهمتها.

2 – ضمان اندماج البرامج العمومية على الصعيد الوطني وبرامج الجماعات الترابية في هذه المناطق.

3 – تخصيص بند خاص في القوانين المالية يهم تنمية المناطق الجبلية.

4 – ضرورة توفير المدارس والمستوصفات وتجهيزها وإمدادها بالموارد البشرية اللازمة مع الانكباب الجدي على توفير كافة الوسائل التي ستضمن لها العيش الكريم وتشجعها على العمل في هذه المناطق التي تتسم بتضاريسها الصعبة ومناخها القاسي.

اليوم يتأكد أن توصيات هذه الدراسة الميدانية الهامة التي أماطت اللثام عن الاختلالات الفظيعة والتخلف الكبير الذي توجد فيهما المناطق الجبلية، بقيت، منذ 2017 عبارة عن أوراق وتقارير مكدسة في الرفوف ما دام الاستمرار في تنفيذ السياسات التي تمليها الدوائر المالية الامبريالية التي لا تهتم بالعنصر البشري إلا كيد عاملة تنتج الثروة لكن لا تستفيد منها، وما دامت التبعية والمديونية هي العمود الفقري لسياسة النظام، فالتنمية الشاملة تتطلب القطع مع هذه السياسات وخلق اقتصاد وطني متمحور على الذات، اقتصاد يضع ضمن أولوياته الاستجابة لمتطلبات الشعب المغربي، بدءا بتقرير مصيره وتمتعه بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب من القوى الديمقراطية التكتل في جبهة هدفها تعديل موازين القوة لصالح الجماهير الشعبية.

ان السلاسل الجبلية توفر أكثر من 70 في المائة من الموارد المائية و62 في المائة من الثروة الغابوية، إلا أن الملاحظ أنها لا تساهم إلا بأقل من 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام وحوالي 10 في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني.
تشكل الفلاحة وتربية المواشي أهم مورد عيش السكان

تشكل التحولات المناخية وظاهر الاحتباس الحراري المتصاعد، تحديا للإنسانية وخطرا داهما يهدد مستقبل الكوكب واستمرارية الحياة عليه. مما أصبح يحتم العمل على مواجهة الأسباب التي تسرعه وعلى رأسها السباق المحموم للرأسمالية وفي صيغتها للنيوليبرالية لتراكم الأرباح والثروات من خلال فرض هيمنتها وسياساتها المدمرة للبيئة والإنسان، بإشعال الحروب المدمرة وباستنزاف الموارد الطبيعية وتسببها في التلوث بمختلف أبعاده: استخدام الطاقات الاحفورية واستخدام المبيدات في الزراعة، والمخلفات الصناعية في التربة والمياه ...، وتدمير للغابات والمآوي الطبيعية واستنزاف الحياة البحرية، والاستغلال المفرط للأرض والمياه،
فكيف لنظام كهذا أن يتحدث عن عالم يحترم البيئة والإنسان وغيرها من الشعارات والأهداف كالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ..؟
نطرح هذه الأسئلة في ملف العدد. ونتساءل حول البدائل الممكنة لتحقيق الجهود الضرورية لتجاوز المشكلات البيئية الكبرى المهددة للحياة على كوكب الأرض وتعزيز أسلوب حياة أكثر ضمانا لحقوق الإنسان وأكثر احتراما للبيئة.

النيوليبرالية لا يمكنها سوى تدمير الإنسانية والبيئة

إن الإنسان جزء من الطبيعة. في حالة تحويل الطبيعة، فإن الإنسان يتحول. إن العلاقة بين الإنسان والطبيعة هي نقطة الانطلاق الموضحة لأصل ونشأة ومآل النوع البشري. في مرحلة متقدمة من ما قبل التاريخ، ومن أجل البقاء، تعرف الإنسان على جني الفواكه والنباتات البرية، والصيد والمطاردة. إنها علاقة مباشرة مع الطبيعة حيث يلبي الإنسان حاجياته الأساسية: الشرب والتغذية من أجل الحياة. انطلاقا من الحجارة ومن بعدها مواد أخرى، سيتعلم كيفية تصنيع الأدوات الأولى. وسيتيح اكتشاف النار تسريع إتقان الأدوات المستخدمة، بالإضافة إلى تغيير نمط التغذية (الطعام المطهي)، مع تأثير على الجسم، من خلال التحول الجسدي. علاقة الإنسان مع الطبيعة ستصبح معقدة باستمرار.

عزيز شوقي

من المؤكد أن الزراعة ستكون أول ثورة إنسانية كبرى، حيث ستسمح للإنسان بالسيطرة على الطبيعة من خلال التوفر على القمح والحبوب الأخرى، وحرث الأرض، ومن خلال أشكال الاستقرار، مما سيمكن من تغذية مجموعات بشرية وبداية تربية المواشي التي ستطبع لأمد طويل حياة البدو وشبه الرحل. إن عمليات التهجير وتثبيت المجموعات البشرية تتم بناءً على البيئات الطبيعية، وهي أكثر أو أقل ملاءمة للاستقرار. لقد كان هناك توازن بين الطبيعة والمجموعات البشرية التي لا تأخذ من الطبيعة إلا ما تلبي به احتياجاتها الحيوية. إن إمكانية إنتاج «فائض» من التغذية وتخزينه، ستعزز هذه العملية. هذا «الفائض» سيسمح بنشوء تقسيم العمل بين الأفراد في كل مجموعة بشرية، التي كانت في البداية تمتلك وسائل الإنتاج بشكل مشترك، الأرض والمياه بشكل أساسي، المستغلة من خلال القواعد العرفية. إن الامتلاك الخاص لوسائل الإنتاج هذه، سيكون بمثابة أصل لنشوء الطبقات الاجتماعية بحيث تكون إعادة الإنتاج مرتبطة تماما بأسلوب الاستيلاء على « الفائض « وإعادة تقسيم هذا «الفائض». إن ولادة هذه العلاقات الاجتماعية على قاعدة الملكية الخاصة للأرض هي التي سينتج عنها تناقض رئيسي جديد تضع الطبقات الاجتماعية في تعارض، في حين في السابق في غياب الملكية الخاصة، كان التناقض الرئيسي بين الإنسان والطبيعة حيث يأخذ منها الموارد في حدود ما يلبي احتياجاتها الأساسية.

في التشكيلات الاجتماعية الطبقية والمؤلفة من الطبقات الاجتماعية، فإن الصراع بين هذه الطبقات يدور حول «الفائض الاقتصادي». في نمط الإنتاج الإقطاعي، نجد هذه الإقطاعيات الكبرى التي تسمح لأقلية من المالكين بالاستحواذ على هذا الفائض وتخصيصه لأنشطة ولنفقات غير منتجة، لا يسمح لهم بتطوير قوى الإنتاج. إن بزوغ الرأسمالية في البداية بطابع تجاري، والتي ستشرع في تحويل العلاقات الاجتماعية وتعبئة جزء من الفائض في عملية تراكم وتنمية القوى المنتجة، من خلال الاكتشافات العلمية والتقنيات، يتم تطبيقها على طريقة استغلال العمل وخلق الثروات وتراكمها. وفي هذا السياق لعبت البرجوازية في أوروبا، خاصة في أنجاترا، دورا ثوريا، وضعت حدا للإقطاعية والأرستقراطية التي كان دورها في الحياة الاقتصادية طفيليًا بشكل أساسي، وتضع بالتالي عرقلة أمام تنمية القوى المنتجة. المرحلة الأخيرة من هذه العملية هي الإمبريالية التي ستواصل في العالم النمط الرأسمالي لاستغلال الطبيعة، بفضل الغزوات الاستعمارية. لا يمكن أن يكون هذا الامتداد متطابقًا أو خطيًا في التشكيلات الاجتماعية غير الأوروبية التي تعتبر تطورًا تاريخيًا مختلف. إن التحليل التاريخي والملموس لهذه التشكيلات الاجتماعية الذي يعتبر أمرا معقدًا، يجب إعطاء الأولوية فيه للحركات الماركسية المحلية حتى لا تكرر الأخطاء السابقة للدوغمائية ونقل المخططات النظرية المسبقة.

إن أسلوب الإنتاج الرأسمالي يعتمد على عقلانية السوق، ويعتمد على استغلال قوة العمل وتحقيق الربح. بموجب هذه العقلانية، يكون السؤال المطروح باستمرار هو كيفية الزيادة في نسبة الربح من خلال التقليص من التكاليف بما فيها تكاليف قوة العمل (العمل الحي)، لكن أيضا التكاليف المرتبطة بمصاريف أخرى (العمل الميت). في الواقع، فإن رأس المال سيعارض بشكل منهجي دمج القواعد والمعايير البيئية، بسبب ما تضعه هذه المعايير والقواعد من عقبات أمام «حرية الأعمال/المقاولة»، لما لها من تأثيرات سلبية

في التشكيلات الاجتماعية الطبقية والمؤلفة من الطبقات الاجتماعية، فإن الصراع بين هذه الطبقات يدور حول «الفائض الاقتصادي». في نمط الإنتاج الإقطاعي، نجد هذه الإقطاعيات الكبرى التي تسمح لأقلية من المالكين بالاستحواذ على هذا الفائض وتخصيصه لأنشطة ولنفقات غير منتجة، لا يسمح لهم بتطوير قوى الإنتاج.

على نسبة الربح. من هنا تأتي المعارضة الجذرية للتيار النيوليبرالي لأي محاولة للتنظيم من قبل الدولة، سواء في المجال الاجتماعي أو المجال البيئي. ويعتبر هذا التيار أن هذه القواعد والأعراف البيئية هي بمثابة عقبات تشكل تهديدًا لاقتصاد السوق. إن تقليل تكاليف العمل الميتة أو الحية، يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة نسبة الربح. غير أنه، من خلال تقليل التكاليف، تزداد مخاطر حوادث الشغل، والأمراض المهنية، وأمراض السكان، والتلوث البيئي (...). في الواقع إن المنطق الرأسمالي لا يمكنه سوى أن يكون مدمرًا للبشر (العمال والمستهلكين...) كما هو الحال بالنسبة للطبيعة. هذا التدمير متأصل في طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي. يضاف إلى هذا البعد الأيديولوجي للنيوليبرالية الذي يتبنى حرية فردية مطلقة على حساب كل ما هو جماعي وتضامني. على المستوى الدولي، قد لا يمكن للنيوليبرالية الحد من حالات التوتر والصراعات المسلحة، بل أنها تعمل جاهدة على تعبئة الموارد الطبيعية في تصنيع الأسلحة المتطورة والمدمرة. في جميع الأحوال، في نمط الإنتاج الرأسمالي، لا يتم تحديد عملية الإنتاج من خلال احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة. إن هذه العملية معكوسة، يتم تحديدها وفقًا لقوانين السوق. إنها السوق التي تقرر من أجل البشر ومن أجل الطبيعة.

لنأخذ بعض الأمثلة. في المغرب، تم تصميم مخطط المغرب الأخضر بشكل أساسي لتوفير المنتجات الزراعية الرخيصة والتنافسية للسوق الدولي. هذا النوع من الزراعة (الطماطم، والخيار، والفواكه الحمراء، الحوامض، والأفوكا...)، وتوجيهها للتصدير، وهذه الزراعات مستهلكة لمياه الري بشكل كبير. إن التكلفة الحقيقية للماء وبالتالي المساهمة في البيئة ليست مدمجة في تكلفة المنتجات الزراعية المصدرة. إن نسبة الاستهلاك السنوي للموارد المائية، في هذا النوع من الزراعة، يتجاوز بكثير نسبة تجديد الموارد المائية المتاحة. هذا الوضع تفاقمه التغيرات المناخية على المستوى العالمي وليست هي المسببة لذلك. رغم هذه الحقيقة التي توضح الضغط المائي في المغرب، والسياسة الزراعية، المعبرة عن مصالح كبار المالكين الذين يشكلون القاعدة الأساسية للنظام السياسي الحالي، لا يمكن أن تتغير. إنها إذن الفئات الشعبية التي تدفع ثمن هذا الاختيار وهذا العمى، من خلال تقليل المياه الصالحة للشرب وبالتالي عطش سكان المدن، وتقليص تموين المزارعين الصغار بالماء واستنزاف الفرشات المائية. إن التأثير أصبح أمرا بالغ التدمير للطبيعة (إزالة الغابات، التصحر، انقراض الحيوانات والنباتات، الحشرات، النحل....).

مثال آخر على المستوى الدولي. من خلال العديد من التقارير العلمية لمجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين حول تطور المناخ (GIEC)، إن الأسباب الرئيسية للاحتباس الحراري المناخي تتمثل في استخدام مصادر الطاقة الأحفورية، وخاصة الفحم والبترول والغاز. لاستبدال مصادر الطاقة الأحفورية هذه، تعرضGIEC تطوير الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. غير أن تخزين هذه الطاقات المتجددة يتطلب ما يسمى حاليًا بـ «معادن نادرة واستراتيجية أولى»، المتاحة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. هذا يشمل حالة الليثيوم والجرافيت والكوبالت والنيكل. تهيمن الصين على نطاق واسع في تنقيب «المعادن النادرة والاستراتيجية الأولى» على المستوى العالمي، مع أكثر من 40% من النحاس، و20% من النيكل، و75% من الكوبالت، و100% من الجرافيت، و90% من المعادن النادرة (terres rares) . السيارة الكهربائية فائقة الجودة تتطلب في المعدل، 394 كجم من المعادن النادرة بما فيها 251 كجم من الألورنيوم، و7 كجم من الكوبالت، و55 كجم من النحاس، و44 كجم من الجرافيت، و5 كجم من الليثيوم، و8 كجم من المنجنيز، و24 كجم من النيكل. بينما لا تحتاج السيارة الحرارية (بنزين أو كازوال) إلى 176 كجم بما فيها 138 كجم من الألورنيوم ، و29 كجم من النحاس، و9 كجم من المنغنيز. فكيف يمكن فرض أسلوب تصنيع أفضل على الشركات متعددة الجنسيات، مع احترام المعايير البيئية الإلزامية، في نظام اقتصادي عالمي بحيث لا تهيمن القوى الإمبريالية على سوق «المعادن النادرة الأولية والإستراتيجية» اللازمة لتصنيع السيارات الكهربائية وصناعة العتاد الضروري لتخزين الطاقة الشمسية أو الريحية؟ هذه هي الحقيقة التي توضح عرقلة المفاوضات الإستراتيجية خلال المؤتمرات السنوية حول المناخ (COP) . كيف تفرض على الدول التي تمثل مصالح الشركات متعددة الجنسيات، البدائل الصناعية غير الملوثة، علما أن هذه البدائل مميتة اقتصاديا لهذه الشركات ؟ هذا هو ما يظهر الحدود النهائية لإصلاحات النظام الرأسمالي العالمي. ولتجاوز تلك الحدود فمن الضروري القطع النهائي مع هذا النظام الرأسمالي والإعداد، من خلال وعبر النضالات الاجتماعية المحلية والعالمية، لإقرار البديل الحقيقي الذي يمثل الاشتراكية وهو الهدف الحقيقي والنهائي. إنه تحسين ظروف حياة الناس في ظل السلام، مع مراعاة مجموعة النظم البيئية الطبيعية. وفي هذا البديل، فإن الأبعاد المحلية والعالمية للعالم لا يمكن فصلها. هذا هو البديل الذي يمكن من خلاله التوفيق بين الإنسانية ونفسها و مع الطبيعة.

أهداف التنمية المستدامة.. هل الرأسمالية قادرة على ذلك؟

عصام بن كروم

قررت الأمم المتحدة، في شتنبر 2015، إطلاق أجندة 2030 أو ما يعرف بـ «أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر»، وهو برنامج تحاول من خلاله الأمم المتحدة تحسين وضعية ساكنة الدول الأكثر فقرا والرفع من مستوى الخدمات المقدمة لها كالصحة والتعليم وغيرهما، إضافة إلى الاهتمام بقضايا أخرى تتقاطع فيها كل الدول كمسألة المناخ.

يمكن الظن أن هذا البرنامج هو الأول من نوعه الذي تطلقه الأمم المتحدة لحل المشاكل التي يعاني منها الكوكب والانتقال إلى تنمية مستدامة بحلول سنة 2030، لكنه ليس إلا تكملة لبرنامج الألفية، الذي تم إطلاقه سنة 2000، والذي كان من المقرر أن يحقق أهدافه بحلول سنة 2015 كالتقليل من الفقر المدقع والمجاعة، وضمان التعليم الأولي لكافة الأطفال عبر العالم. البرنامج الذي بدوره ليس إلا تكملة لمجموعة من البرامج التي وضعتها الأمم المتحدة منذ بداية الاهتمام بمسألة التنمية المستدامة في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

لا يمكن الإنكار أن المنظمة الدولية استطاعت تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مسطرة في مختلف برامجها، بما فيها تحقيق تقدم طفيف في بعض أهداف برنامجها الحالي. لكن يبقى السؤال المطروح: لماذا لم تستطع التقدم في العديد من المجالات كجودة التعليم ومحاربة الفقر ومسائل المناخ؟ هل يرجع الأمر فقط إلى بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجهها أي خطة موضوعة، أو في عدم انخراط مجموعة من الدول كالدول الفقيرة بجدية في تنفيذ هذه البرامج، أم أن الأمر يتعدى كونه مجرد صعوبات تقنية إلى مشكلة بنيوية في النظام الرأسمالي الذي يرتكز على مبدأ المنافسة عوض مبادئ التضامن والمساواة.

عند الاطلاع على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تبدو من الوهلة الأولى أهدافا طموحة يمكن أن تحمل نوايا حسنة، وهذا كذلك شيء لا يمكن إنكاره نسبيا، فالمشاورات التي تتم على مستوى الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحاول أن تضمن مقترحات بعض جمعيات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الضاغطة ولو من باب «إرضاء الخواطر».

لكن يبقى المشكل الأساسي الذي يواجهه هذا البرنامج هو فلسفته المبنية على النمط الرأسمالي الذي يعتبر أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي لتنفيذ أهداف البرنامج، حيث اعتبرت أنه يجب على البلدان تحقيق نسبة 7 بالمئة من النمو السنوي كمعدل لخلق الإمكانيات الكفيلة بتمويل هذه الأهداف. لكن السؤال الذي يطرح كيف ستستطيع هذه الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية والسياسية لدول المركز الإمبريالية أن تحقق معدلات نمو كهذه؟ لأن تحقيقه رهين بتبني سياسات اقتصادية وطنية تُوظف إمكانيات البلد الخاصة وتستفيد بموارده لصالح مواطنيه بشكل عادل، إلا أن هذا لن يكون ممكنا في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على موارد الشعوب خصوصا بإفريقيا التي توفر موارد طبيعية هائلة. كل هذا، دون الحديث عن وباء كورونا الذي أضر بالاقتصاد العالمي، خصوصا بالدول الفقيرة، والتي ستحتاج لسنوات كثيرة للتعافي من آثار الجائحة.

إن التنمية المستدامة تعني تحقيق الرخاء للأجيال الحالية مع الحفاظ على موارد الأجيال القادمة، لكن يبقى السؤال هل سيتبقى لهذه الأجيال ما يكفي من الموارد لتضمن استمرار النوع البشري في ظل النظام الرأسمالي. إن الحقيقة تكمن في النهاية في الاختيار بين نهاية الرأسمالية أو نهاية الحياة على الكوكب.

وفي هذا السياق، فإن الاعتماد على نمو اقتصادي متصاعد يعني تصنيعا أكثر في الدول الغير مصنعة حاليا، وبالتالي استهلاكا أكبر للموارد، مما سيخلف آثارا بيئية أكبر تزيد من حدة التغير المناخي الحالي، والذي يعتبر التقليل منه في صلب أهداف أجندة 2030 كالهدف 13 الذي يرمي إلى تبني إجراءات كفيلة بالحد من التغير المناخي أو الهدفين 14 و15 الهادفين إلى حماية الحياة الطبيعية.

ولتقليل هذا التناقض الصارخ، يحاول البرنامج «توعية» الشركات بضرورة تبني أنماط إنتاج صديقة للبيئة، مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج بالنسبة لها. وخير مثال على ذلك هو عدم القدرة على الوصول إلى اتفاق للحد من انبعاثات الكربون خلال قمة البيئة الأخيرة بغلاسكو، والذي تم تحميل مسؤوليته للهند بدعم صيني. فمن الصعب على دولة كالهند تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تقنيات صديقة للبيئة، باعتبار الوقت الطويل والإمكانيات المهمة التي تلزم لتحقيق الانتقال الطاقي. بالمقابل، يتم بشكل كامل التغاضي على مسؤولية دول المركز الإمبريالي على مدى قرنين فيما آلت إليه وضعية المناخ.

أما فيما يخص الحد من الفقر والمجاعة، فقد كانا على رأس لائحة أهداف التنمية المستدامة. وباعتماد نفس المنطق، فإن المحرك الأساسي لتحقيق هذين الهدفين هو النمو الاقتصادي، في حين أن النمو العالمي حقق تقدما إجماليا خلال القرن الماضي وبداية هذا القرن. لكن المشكل الحقيقي، والذي لم يشر له البرنامج، يكمن صراحة في عدم التوزيع المتكافئ للموارد واستمرار تركز رأس المال في يد قلة قليلة من الأفراد والجماعات وتزايد الفوارق الطبقية، وهي سمة أساسية في النظام الرأسمالي، والتي تكهن بها ماركس منذ قرنين من الزمن.

بالإضافة إلى كون مشكلة المجاعة لا ترجع إلى قلة في الإنتاج على المستوى العالمي، بل إلى غياب التكافؤ في الإنتاج بين الدول المصنعة الكبيرة والدول الفقيرة، وسيطرة الشركات العابرة للقارات والمضاربة في البورصات العالمية على أثمنة المواد الأساسية، كما أن أغلب محاولات الدول النامية في تبني سياسة زراعية تضمن أمنها الغذائي خلال فترة التحرر الوطني تم إجهاضها، لتبقى أسواقا دائمة للإنتاج الزراعي الغربي.

يمكن ذكر العديد من التناقضات التي ينطوي عليها البرنامج سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي أو البيئي، والتي تشكل حلقة مفرغة يكون فيها حل بعض المشاكل سببا لأخرى، لكن الذي يجب التأكيد عليه في النهاية، هو أن فلسفة برنامج التنمية المستدامة لم تستطع أن تجد حلولا خارج النمط الرأسمالي للإنتاج، والذي يعتبر العائق الأساسي لتحقيق مساواة وعدالة حقيقية على كافة المستويات تنبني على التعاون والتضامن بين كافة الشعوب والحفاظ على المصير المشترك الذي لم يكن يوما على المحك أكثر من الآن.

إن التنمية المستدامة تعني تحقيق الرخاء للأجيال الحالية مع الحفاظ على موارد الأجيال القادمة، لكن يبقى السؤال هل سيتبقى لهذه الأجيال ما يكفي من الموارد لتضمن استمرار النوع البشري في ظل النظام الرأسمالي. إن الحقيقة تكمن في النهاية في الاختيار بين نهاية الرأسمالية أو نهاية الحياة على الكوكب.

الإجهاد المائي:
إنذار أحمر

بقلم د. أمين .

وبعد الإنذار الأخير من الوزير المكلف بالتجهيز والمياه نزار بركة، كان وزير الداخلية هو من دق ناقوس الخطر بإرسال مذكرة إلى الولاة ومحافظي عمالات وأقاليم المملكة. الوضع أكثر من مثير للقلق. وكان من المتوقع.

ومع ذلك، فإن الإجراءات العاجلة التي أوصت بها وزارة الداخلية يجب قبل كل شيء إعداد وتسهيل تنفيذ الحلول الهيكلية والمستدامة.

لأن الأمر لا يتعلق فقط بمسألة «الإدارة»، بل قبل كل شيء يتعلق بمكافحة الإجهاد المائي. وجاء في مذكرة وزير الداخلية أن "تعاقب سنوات الجفاف" هو السبب الرئيسي للإجهاد المائي.

وبمزيد من التفصيل، فإن مسألة «قلة هطول الأمطار، والمعدل الحرج لملء السدود وتراجع منسوب المياه» هي التي «تعلن عن أزمة مياه كبيرة».

ويستدعي هذا الوضع التنفيذ العاجل لـ "إجراءات صارمة لترشيد استغلال مواردنا المائية". فيما يلي التدابير التي أوصت بها وزارة الداخلية:

1. عقد لقاء شهري "مع القائمين على توزيع المياه لوضع وتحديث دوري لخارطة استهلاك المياه حسب المنطقة من أجل تسليط الضوء على الأكثر استهلاكا للمياه منها (...)" . وعلى أساس هذه الخرائط التي يتم تحديثها دورياً، يجب القيام بإجراءات التوعية وترشيد تدفق المياه المخصصة لهذه الأحياء؛

2. مكافحة فقدان الموارد المائية، من خلال البحث عن التسربات في الأنابيب، مع إعداد تقارير من قبل مؤسسات التوزيع تشير إلى الكميات المفترضة المفقودة وإجراءات الإصلاح المتخذة؛

3. قمع حالات الغش في استغلال الموارد المائية.

4. منع أنشطة السقاية في المساحات الخضراء والحدائق العامة، وتنظيف الطرق والميادين العامة بشكل مطلق؛ وملء المسابح العامة والخاصة أكثر من مرة في السنة، وري المزروعات المائية، بالتشاور مع القطاع الزراعي.

علاوة على ذلك، ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات بالتشاور مع المصالح الأخرى التابعة للإدارات الوزارية الأخرى، مثل: إعادة تنشيط اللجان الجهوية المسؤولة عن مراقبة البرنامج الوطني للتموين بمياه الشرب ومياه الري وتسريع تنفيذ مشاريع البرنامج المذكور (؟؟؟ أين كانت هذه اللجان؟ نائمة؟) ؛

إعداد السلطات المحلية وشركائها لبرامج إعادة تدوير مياه الصرف الصحي؛

توفير مياه الشرب عن طريق الشاحنات الصهريجية إلى المناطق المحتاجة؛

تطوير نقاط المياه لسقي الماشية في المناطق الأكثر تضررا.

ومن أجل ضمان المراقبة على المستوى الوطني، يجب إعداد تقرير شهري حول الإجراءات المتخذة وتقييم حالة الإجهاد المائي، التي ينظر إليها على أنها «تهديد (...) للنظام العام». ومن ثم يتم تسليط الضوء على البعد الأمني للمياه. الوضع خطير وعاجل. ومع ذلك، لا شيء يمنعنا من معالجة الأسباب الهيكلية الرئيسية لهذا الوضع من خلال تنفيذ حلول دائمة.

وفي هذا الصدد، من الضروري تنفيذ الاستراتيجية المائية المحددة مع إثرائها بعمل علمي متعدد التخصصات، بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الرئيسيين المعنيين، لا سيما القطاع الفلاحي، الذي يستهلك أكثر من 85٪ من الموارد المائية.

العوامل التفسيرية للإجهاد المائي متعددة. وبعضها عالمي وخارجي، ومتأصل قبل كل شيء في ظاهرة الانحباس الحراري العالمي المستمرة. وتتطلب هذه العوامل بالضرورة تعاونا دوليا أكثر التزاما ومسؤولية، من حيث الإجراءات والنتائج الملموسة التي تهدف بشكل خاص إلى الحد من استهلاك الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم والنفط. وعلى المستوى المحلي/الداخلي، يدفع انخفاض «مياه الأمطار» المزارعين إلى الإفراط في استغلال «المياه الجوفية». معدل استهلاك المياه يتجاوز بكثير معدل تجديد احتياطيات المياه. وهذا ما يفسر تفاقم الإجهاد المائي. إن مكافحة الإجهاد المائي هي معركة محلية وعالمية على حد سواء.

الرقم: مع بداية يناير 2024 متوسط نسبة ملء السدود على المستوى الوطني أقل من 25%

العوامل المفسرة للإجهاد المائي والحلول الممكنة

1° الحلول العالمية

- تعاون متعدد الأطراف أكثر فعالية في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري؛
- الحد من استهلاك الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم والمنتجات النفطية؛
- تطوير مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛
- دعم تنمية بلدان الجنوب من خلال تشجيع استخدام الطاقات المتجددة.
- الاعتراف الدولي بمبادئ المسؤولية والعدالة المناخية؛
- تطوير التعاون الدولي في مجال البحث العلمي في مجال توفير المياه (...).

1° العوامل الكونية/العالمية أو الخارجية

- الاحتباس الحراري، الارتفاع العالمي في درجات الحرارة، تبخر أسرع للمياه السطحية (...)؛
- تعميم/توسيع نطاق أسلوب الإنتاج والاستهلاك غير المحتمل وغير المستدام لكوكب الأرض، والذي يعتمد أساسًا على استهلاك الوقود الأحفوري.

2° الحلول المحلية/الداخلية

- التكيف المناخي للقطاع الزراعي، المستهلك الأكبر للموارد المائية؛ تشجيع المحاصيل ذات الاستهلاك المنخفض للمياه؛
- تطوير وتعبئة البحث العلمي في مجال المياه والزراعة.
- بناء السدود التلية.
- إعادة تأهيل الأساليب الاقتصادية التقليدية لجمع المياه، التي كانت تمارس سابقا خاصة في الواحات؛
- المياه الجوفية: وضع آليات للتحكم في حفر واستغلال الآبار.
- قطاع الصناعة والتعدين: الالتزام باستخدام المياه العادمة بعد إعادة معالجتها.
- تحلية مياه البحر مع ضمان تحييد التأثيرات السلبية على البيئة البحرية.
- تطوير مراكز معالجة مياه الصرف الصحي.
- مياه الاستخدام المنزلي: منع حمامات السباحة الخاصة وسقي المساحات الخضراء بمياه الشرب

2° العوامل المحلية/الداخلية

- تكرار حالات الجفاف أو انخفاض هطول الأمطار أو التوزيع غير المتكافئ للأمطار في الزمان والمكان؛
- ذوبان الثلوج بشكل أسرع وبالتالي انخفاض تجديد احتياطيات المياه، وانخفاض معدل ملء السدود؛
- انخفاض منسوب المياه الجوفية.
- الاستغلال المفرط للمياه الجوفية؛
- المحاصيل الزراعية غير الملائمة للمناخ والموارد المائية المتاحة (المحاصيل المستهلكة للمياه بكثرة).
- الأنشطة المنجمية والصناعية التي تستهلك الماء الصالح للشرب (باستثناء بعض الشركات مثل OCP التي أنشأت نظام معالجة وإعادة تدوير المياه العادمة) ؛
- ضعف البحث العلمي وخاصة في المجال الزراعي وفي مجال الهيدرولوجيا.
- الاستخدام المفرط للمياه في بعض القطاعات الخدمية مثل السياحة (ملاعب الجولف).
- الاستخدام المنزلي السيء، لا سيما من خلال المسابح الخاصة وسقي الحدائق وغيرها.

نهاية المشروع الصهيوني

وتنامي المشروع الوطني الفلسطيني

(الجزء الأول)

السابع من أكتوبر تاريخ كتبته المقاومة الوطنية الفلسطينية بأحرف من ذهب وسيؤرخ للقضية الفلسطينية ما قبل السابع من أكتوبر وما بعده.

غسان أبو نجم

لم يكن يتوقع قادة الكيان الصهيوني أن تصل بهم معركة طوفان الأقصى إلى ما وصلت اليه حالهم فجيشهم غارق في وحل غزة يتلقى الضربات ويحصد الهزيمة تلو الأخرى ويقف عاجزاً عن تحقيق أي من الأهداف التي رسمها وقادته السياسيون يتخبطون ويطلقون التهديدات ضد المقاومة وهم يعلمون أنهم مهزومون ويطلقون الوعود لأهالي الأسرى بقرب عودتهم ويعدون أهالي المغتصبات بأنهم عائدون لمنازلهم قريباً وهم يعلمون أنهم يكذبون ويعيش السكان حالة من الهلع والخوف دفع الكثير منهم لمغادرة البلاد عدا عن حالة الركود الاقتصادي وعجز الموازنة وفقدان المنفعة من سلة الغذاء التي كانت توفرها المغتصبات في جنوب وشمال البلاد.

وكانت الصفعة الأهم هي الدعوى التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية تتهم الكيان الصهيوني بموجبها بالإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني حاشدة كم هائل من الأدلة الجنائية التي ارتكبها أخطر منظمة إرهابية عرفها التاريخ هي الجيش الصهيوني والتي بموجبها في حال اتخذت المحكمة قراراً بإدانة الكيان الصهيوني أن يصنف كنظام نازي وتفرض عليه سلسلة عقوبات عسكرية واقتصادية وتفرض عليه مغادرة غزة.

لينكسر ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني تابو المحرمات الذي فرضته دول العالم الغربي على محاسبة الكيان الصهيوني الذي قام أصلاً على نظام المظلومية نتيجة الهليكوست.

وهذا الانهيار للمشروع الصهيوني لم يعد فرضية أو أمنية تداعب أحلام الشعب الفلسطيني بل تخوف واقعي يقلق قادة الكيان الصهيوني ومفكريه ويتم طرحه في أوساط مؤرخيه وربما كان «آلان بابيه» الأكثر وضوحاً في طرح هذا التخوف حيث رأى المؤرخ الإسرائيلي المعروف، البروفيسور إيلان بابيه، أن ثمة مؤشرات على نهاية المشروع الصهيوني، داعياً «حركة التحرير الفلسطينية» إلى الاستعداد لملء الفراغ كي لا تسود فترة فوضى طويلة كما حصل في سوريا ودول أخرى في العالم العربي وشمال أفريقيا.

وتحت عنوان: «بداية نهاية المشروع الصهيوني»، قال المؤرخ بابيه، خلال ندوة عقدت السبت في مدينة حيفا في الداخل الفلسطيني، إن بداية نهاية هذا المشروع هي «مرحلة طويلة وخطيرة، ولن نتحدث عن المستقبل القريب للأسف، بل عن المستقبل البعيد، لكن يجب أن نكون جاهزين لذلك»، معرباً عن تفاؤله بـ «أننا في مرحلة بداية نهاية المشروع الصهيوني». وقال: «يجب أن نكون جزءا من الجهود لتقصير هذه الفترة».

اسمعوني جيداً الاميركيون لن يأتوا. وإذاً أو بالأحرى حين نصحوا قريباً على خبر ان قوات الرضوان قد أصبحت على ابواب عكا اعرفوا جيداً أننا جميعا عائدون إلى دول الشتات من حيث اتينا.

وأشار المؤرخ الإسرائيلي وأستاذ كلية العلوم الاجتماعية والدراسات الدولية بجامعة «إكسيتر» البريطانية، ومدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية، إلى خمسة مؤشرات على بداية نهاية المشروع الصهيوني، حسب اعتقاده:

الأول يتمثل في «الحرب اليهودية الأهلية التي شهدناها قبل 7 أكتوبر الماضي، بين المعسكر العلماني والمعسكر المتدين في المجتمع اليهودي في اسرائيل». وقال إن المجتمع العلماني، ومعظمه يهودي أوروبي، يسعى إلى حياة ليبرالية مفتوحة، في حين أنه على استعداد لمواصلة قمع الفلسطينيين، وإن كان على استعداد للتخلي عن أجزاء من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما التيار المقابل فيتمثل في «دولة يهودا»، ونشأ في المستوطنات المقامة في الضفة، ويطمح إلى تحويل إسرائيل إلى دولة دينية يهودية عنصرية، لافتاً إلى أن هذين المعسكرين «سيشهدان حروباً في المستقبل، كون «الإسمنت الذي يجمع الاثنين معاً هو التهديد الأمني، ولكن حتى هذا لا يبدو أنه يعمل بعد الآن،

وهو يفشل أمام عيوننا».

أما المؤشر الثاني، بحسب بابيه الدعم غير المسبوق للقضية الفلسطينية في العالم واستعداد معظم المنخرطين في حركة التضامن لتبني النموذج المناهض للفصل العنصري الذي ساعد في إسقاط هذا النظام في جنوب أفريقيا، مشيراً في هذا السياق إلى حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها (BDS).

وقال: «هذا أمر هام جدا. إضافة إلى تأطير إسرائيل كدولة فصل عنصري من قبل المنظمات غير الحكومية المحترمة مثل منظمة العفو الدولية «أمنستي»، و«هيومن رايتس ووتش» و«بيتسيلم». أرى أننا ندخل في فترة جديدة بتحوّل الضغط من المجتمع إلى الحكومات».

يرتبط المؤشر الثالث بالعامل الاقتصادي، إذ يرى بابيه أنه «يضم أعلى فجوة بين من يملك ومن لا يملك.. بالكاد يستطيع أي شخص شراء منزل، وفي كل عام يجد الكثيرون أنفسهم تحت خط الفقر». وأضاف: «على الرغم من الإنفاق الضخم على الحرب بعد 7 أكتوبر، ورغم دعم الولايات المتحدة، هناك رؤية قاتمة لمستقبل الصلابة الاقتصادية لدولة إسرائيل».

يتجلى المؤشر الرابع، بحسب المؤرخ ذاته، في «عدم قدرة الجيش على حماية المجتمع اليهودي في الجنوب والشمال». وقال في هذا السياق إن «هناك 120 ألف نازح من الشمال لاجئون، كلهم من اليهود في الجليل، ولا يوجد أي لاجئ فلسطيني بينهم (..) بعد 7 أكتوبر فشلت الحكومة في توفير المساعدة لعائلات القتلى والجرحى».

يتمثل المؤشر الأخير في موقف الجيل الجديد من اليهود، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأميركية، والذي يأتي على عكس الأجيال السابقة، «التي حتى أثناء انتقادها لإسرائيل، اعتقدت أن هذه الدولة كانت تأميناً ضد محرقة أخرى أو موجات من معاداة السامية». وقال: «هذا الافتراض لم يعد يحظى بتأييد العديدين من الجيل الشاب من اليهود. وعدد غير قليل منهم ينشطون بالفعل في حركة التضامن مع الفلسطينيين. هذا الجيل يترك الأصوليين المسيحيين كأساس رئيسي للوبي المؤيد لإسرائيل في المستقبل، وليس قاعدة صلبة للشرعية الدولية»

ربما تتفق أو تختلف مع رؤية إيلان بابيه حول الآلية التي تسهم في نهاية المشروع الصهيوني، ولكن ما أورده يؤشر إلى جدية هذا التخوف ويسجل علامة فارقة في قرأة التاريخ ما قبل السابع من أكتوبر وما بعده.

وفي صحيفة يورونيوز كتب – جدعون ليفي – الصحفي الإسرائيلي والمحلل الاقتصادي والسياسي، يقول: " إسرائيل تعيش في فوضى، فقد كنا نعيش بفوضى اقتصادية منذ بدايات مرض كورونا، ولكننا الآن اصبحنا في وسط فوضى لا نعلم ما ستؤول إليه الأمور . اقتحامنا لمسجدهم كان غلطة كبيرة لم تكن بالحسبان، الحكومة لم تستمع لرأي السيد "إيمين عاوام" رئيس المستوطنات، وضربت برأيه عرض الحائط، والقبة الحديدية ليست الحل، فالكل يعلم بأن دقّة القبّة الحديدية هي من 20 الى 30 بالمئة فقط، وليس كما يدعي نتنياهو لتطمين الشعب. صاروخ قيمته 50 الف دولار ينطلق لضرب صاروخ قيمته 300 دولار ويخطئ في معظم الأحيان . وفي بعض الأوقات يصل الصاروخ المسمى "مقلاع داود" بمليون دولار .. وبعد انتهاء الجولة يُعلن الكنيست عن فاتورة قيمتها ملايين الدولارات، مصاريف حرب وخسائر مع عدو إرهابي شرس في منطقة صغيرة تدعى غزة .. ملايين الدولارات من مصاريف نقل وبترول وصواريخ وتحضيرات عسكرية، وخسائر مدنية في البنية التحتية للدولة وغيرها .. هذا كثير جدا فعلا في مسافة زمنية قليلة .. فميزانيتنا أبداً لن تسمح بذلك ولن نستطيع ان نصبر لفترة طويلة.... الحل ليس في القتال .. فقد فهمنا الدرس .. هؤلاء المتوحشين أهل غزة .هم ليسوا جيوشاً عربية منهارة لا تجد قوت يومها ... ولا هم بأصحاب مال قد نستطيع ان نُدَجنُهم كالخراف ... المشكلة في عقيدتهم وإيمانهم التام بأن الأرض لهم وليس لنا ... امريكا لن تنفعنا في نهاية المطاف، ورؤساء العرب لن يساندونا لعجزهم في أوطانهم ولكُره الشعوب لهم. شخصيا انا أعتقدَ ان النهاية قريبة جدا لنا كدولة .. بالذات إن شعوب المنطقة بدأت تفيق من سباتها وحُلمُنا في إنشاء صداقة بين شعوبَنا أصبح مستحيلاً، أخشى شخصيا أن تقلب الطاولة قريبا على الزعماء في مصر والاردن، مما يعني اننا اصبحنا بلا حماية من شعوب المنطقة البربرية ... وجهتنا يجب ان تكون لاوروبا وعليهم ان يستقبلونا كلاجئين وأعتقد أن هذا أفضل من أن نُؤكَل أحياءً من قبَل العرب .. أنا لا أحاول أن أخيفكم ولكنّي أحاول وضع النقاط على الحروف فقط ،فهذه الحقيقة التي لا تريدكم الحكومة الامريكية في تل أبيب أن تروها. كم سنستطيع أن نصمد في هذه الظروف ... الجحيم من فوق رؤوسنا ونحن في الملاجئ وأعمالنا وحياتنا وكل شيء معطل تماما، والحكومة عاجزة عن عمل اي شيء، لنصبر معا ولكني اخاف ان يكون الوقت قد مضى ونحن في صبر لا مفر منه.

امـا يوسي كوهين رئيس الموساد السابق، فإنه يرى أن هناك خطرًا أكبر يتهدد دولة الكيان، ويقول:" لا أحد في العالم ينكر ان ما حدث في ٧ اكتوبر هو جريمة بحق الشعب اليهودي و دولة إسرائيل، وقد حصلنا على دعم العالم الحر، و أتى جميع اصدقائنا إلى تل أبيب، لو كان في إسرائيل قيادة سياسية على حجم الحدث لكنا اليوم جزء من تحالف دولي ضد الإرهاب، وكنا قد استطعنا من اخراج حماس من غزة و كنا قد اعدنا حزب الله إلى ما وراء الليطاني.

ان التهور المسعور لبيبي و غانتس قد حولنا في نظر العالم من ضحية إلى مجرمي حرب، و من اصحاب حق إلى قتلة الأطفال و هو في تقديري تماما ما كان تحلم به حماس و محور الشر من خلفها.

اليوم و بعد ثمانين يوماً من الاخطاء و التقديرات غير المدروسة تجد دولة إسرائيل لأول مرة منذ ال ٤٨ في صراع الوجود واللاوجود.

ان التهور المسعور لبيبي و غانتس قد حولنا في نظر العالم من ضحية إلى مجرمي حرب، و من اصحاب حق إلى قتلة الأطفال و هو في تقديري تماما ما كان تحلم به حماس و محور الشر من خلفها.

يتجلى المؤشر الرابع، بحسب المؤرخ ذاته، في «عدم قدرة الجيش على حماية المجتمع اليهودي في الجنوب والشمال». وقال في هذا السياق إن «هناك 120 ألف نازح من الشمال لاجئون، كلهم من اليهود في الجليل، ولا يوجد أي لاجئ فلسطيني بينهم (..) بعد 7 أكتوبر فشلت الحكومة في توفير المساعدة لعائلات القتلى والجرحى».

نعم يا بني وطني اللاوجود.

أنا سأكون أول من يعلق الجرس، و ليسمعني اليوم جميع بني وطني، إذا استمر هذا الفريق في قيادتنا فنحن عائدون إلى بولندا و روسيا و بريطانيا و امريكا، ذلك إذا سمحوا لنا بالعودة.

ان عملية الاغتيال الأخيرة في عاصمة حزب الله كانت آخر مغامرة يائسة لبيبي و لن تكون الأخيرة.

انه يغرق و يأخذنا معه إلى الهلاك.

مازال بيبي يراهن على جر أمريكا إلى هذه المعركة، وهذا رهانه الأخير.

الأمريكيون لن يأتوا. اسمعوني جيداً الاميركيون لن يأتوا. وإذا أو بالأحرى حين نصحوا قريبا على خبر ان قوات الرضوان قد أصبحت على ابواب عكا اعرفوا جيداً أننا جميعاً عائدون إلى دول الشتات من حيث اتينا.

لا أحد في قيادة الجيش، ولا في قيادة الأجهزة الامنية لديه البأس الكافي ليطلعكم على مدى هشاشة موقفنا على الجبهات. الوقت لم يمضي على تدارك الموقف فلا زال أصدقاؤنا معنا ولكن على القيادة السياسية ان تضع مصلحة الشعب اليهودي قبل مصالحها وأن تأخذ فوراً قرارة صعبة ومريرة تبدأ بالوقف الفوري للحرب و اعادة أبنائنا الأسرى إلى عائلاتهم و حتى على حساب افراغ السجون و الدعوة إلى انتخابات سريعة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع العمل على اخذ العبر و الدروس من ما حصل و اعادة بناء جيش جديد بفكر جديد و اعادة اللحمة الداخلية.

على القيادة السياسية ان تتحمل الثمن اليوم وإلا سوف يتحمل جميع بني اسرائيل الثمن و لن يبقى من حلم الدولة اليهودية إلا احاديث الذكريات و نحن نحتسي القهوة على قارعة الطريق في اوروبا.

وهناك العديد من التخوفات والتوجهات داخل الكيان الصهيوني سبق وحذرت بانتهاء المشروع الصهيوني سنرد على ذكرها في الجزء التالي...

يتبع...

***كاتب فلسطيني**

الأفيون الجديد

منذ نشأة كرة القدم على أزيد من 2500 سنة قبل الميلاد في الصين القديمة وما يناهز 600 سنة ق.م عند اليونانيون واليابانيون وفي بلدان أخرى قبل مئات السينين من الميلاد .إلا أن ظهور اللعبة في شكلها الحالي الممارس اليوم فظهر بإنجلترا سنة 1016 ؛وكان بمثابة احتفالية ميزها إجلاء الدنماركيين من بلاد الإنجليز ؛حيث لعب الإنجليزيين فيما بينهم ببقايا جثث الدنماركيين كتشبيه أولي بالكرة وكنوع من الانتقام وإظهار القوة تجاه أعدائهم الآخرين؛ ومع مرور الوقت تم منع ممارستها «الكرة» بمرسوم ملكي مع معاقبة من يمارسها بالسجن .

رضوان البقالي *

وبعد سنوات من الغياب ظهرت من جديد بشكل رسمي في المدارس الإنجليزية وبالضبط سنة 1710 ؛ وأخذت في الانتشار والتوسع حتى شملت كل بقاع الأرض لتصبح بعد ذلك الرياضة الأكثر شعبية في العالم وتتحول إلى عنصر للإلهاء والتفرقة بين الشعوب والدول على حد سواء ؛وأصبحت تلهم الصغار والكبار وكل الفئات العمرية بالعالم ؛في البيوت والمقاهي والحانات ...

• كرة القدم جعلت العامة من الناس تتابع المباريات وأخبار بورصة اللاعبين فكل يوم تزداد شعبية وأضحت هوية وعقيدة ملأت الدنيا ضجيجا وشغلت الناس عن مصالحهم الحقيقية وكل ما يهم الحياة العامة من تعليم وصحة وتشغيل ... .

• كرة القدم تحولت اليوم إلى نمط ثقافي جديد ومسار طويل من الانحطاط الهوياتي بما يلزم تحديد مسيرة تطور المجتمعات نحو التطبيع مع التخلف ؛ومع ذلك شكلت قفزة في نظام تشكل ما قبل ظهور العولمة مع النظام الرأسمالي ومازال يرافق مستوياتها المتقدمة والغارقة في التوحش والمليئة بالفوارق الإجتماعية حتى اللحظة؛ بتواز مع تمهيد الطريق أمام الحكام والسياسيين ...لتوجيه مشاعر الناس العاديين نحو المستطيل الأخضر ومشاهدة المباريات وتشجيع الفرق؛ هذا الأخير لم يعد سلوك وممارسة بريئة يقوم بها أشخاص معينين لمجرد إعجابهم بفريق أو ناد معين بل الأمر تجاوزه إلى التعصب وممارسة العنف بكل أنواعه تجاه الخصم الذي يشجع فريق آخر مما أفرز ما سمي بالإلتراس هذه الأخيرة حلت محل الحزب والنقابة وكل التنظيمات الكلاسيكية التي كانت تعمل على استقطاب وتأطير وتكوين الجماهير؛ هذا إن دل فإنما يدل عن ما يعيشه الجمهور «لا الجماهير» من مكبوتات نفسية وترسبات الثقافة السائدة التي تراكمت عند الشخص المتفرج وأصبح يفرغها في المدرجات والمقاهي وحتى في مقر عمله أحيانا أخرى كإفراز عن العجز في الممارسة الفعلية تجاه متاعب العمل والإرهاق اليومي والظلم الإجتماعي المتولد عن أوضاع إقتصادية وسياسية صعبة؛ مع تدني منسوب الوعي الطبقي الكفيل بتوجيه الناس إلى بر الأمان .

عندما تصبح سياسة الإلهاء أولوية عند الحكام والمسؤولين السياسيين والأمنيين ... يصبح التفكير النقدي أداة فعالة في يد المثقفين والمعارضين المبدئيين كأسلوب للمواجهة وبناء تحالفات قوية بين الشارع من جهة؛ وبين كل القوى الحية من جهة ثانية

وفي السياق نفسه عمل الفيلسوف والمفكر الفرنسي «بول ريكور» على فضح وظائف الإيديولوجيا في قدرتها على قلب الحقائق بتشويه الواقع وتبرير الإختيارات الخاطئة لكل دولة بمنحها مشروعية كونية بإدعاء أن العالم كله يعشق اللعبة المستديرة وأضحت الكرة ضمن الأولويات والإختيارات الأولية للشعوب وخصوصا المتخلفة منها ؛حتى وإن كانت المدارس شبه مغلوقة والمستشفيات في حالة مشلولة والخدمات الإجتماعية متوقفة ولهيب الأسعار حرق جيوب المواطنين والمواطنات والدولة تنهج سياسة الارض المحروقة.

•لايخفى على كل مهتم بالشأن العام على أن كل ما نعيشه من انحطاط وتلاعب بالعقول هو مشروع إستراتيجي جديد/قديم للتحكم في الشعوب بهدف تكريس ثقافة الجهل والخنوع وترويج التفاهات...

إنها الحرب الناعمة التي تطلق العنان لكل مشاعر الفرح والغضب ولها القدرة على التوحيد والتفريق ونشر العداء بين الشعوب حيث تجاوزت منطق الفرجة والمتعة ...وتحولت لصناعة وتسويق الرأي العام على المستوى الدولي حسب مقاسها المعتمد في القياس والإستهداف ؛ فكل مصدر للإلهاء والتخدير يساهم لامحالة في ضمان سلم الشارع على حساب هموم ومشاكل الناس المختلفة .

• ما نشهده من تسابق دولي على تنظيم كأس العالم أو المنافسة للمشاركة فيه كأضعف تقدير له ما يبرره عند أصحاب القرار وهو إبعاد المواطن عن قضاياه الأساسية «التعليم، الصحة، التشغيل، الخدمات الاجتماعية الأخرى» وتمرير ما عجزت عنه دولة البلد المنظم/المشارك في كأس العالم بهدف تسهيل تنزيل مخططات ليبرالية متوحشة وفرصة أيضا لإخفاء الصورة البشعة التي تشكلت بتراكم الفساد والريع وسوء الوضعية الحقوقية بالبلاد.

فمنذ تنظيم أول نسخة لكأس العالم بأوروغواي سنة 1930 والدول المنظمة له تستعمله وسيلة للتنفيس عن وضعها الداخلي المحتقن و كنوع من التحايل السياسي تجاه الشعب وجعله ينخدع بمساحيق التجميل التي توفرها السياسة الكروية ؛ والمؤلم ليس في تنظيم المونديال بل في حجم السخاء والإنفاق المهول الذي يفوق إمكانية الدولة المنظمة إقتصاديا وثقافيا...عكس ذلك عندما يتعلق الأمر بتوفير الخدمات الأساسية وتحسين ظروف عيش السكان ؛ بحيث يتحول السخاء إلى جفاء وتقشف وضعف في الميزانيات وهلم جرا من التبريرات التي لا تستند على أساس واقعي ولا فهم أخلاقي يؤطرها.

• كرة القدم بدأت وشهدت تطورها مع الإنجليز قبل وصولها لباقي دول العالم حيث كان تأسيس أول نادي لكرة القدم «نادي شيلفد» سنة 1857 وظهورها إرتبط منذ البداية بلغة الدم والتقتيل ... ومانحن عليه اليوم لايقل بشاعة عن سنوات إبادة الدنماركيين؛ حقا التاريخ يعيد نفسه؛ المرة الأولى على شكل مأساة وفي الثانية على شكل مهزلة على حد تعبير كارل ماركس الذي لو أتيح القدر له فرصة أخرى في الحياة لإختار أن يغير مقولته الشهيرة الدين أفيون الشعوب إلى عبارة أخرى تكون أكثر تماشيا مع الوقت الراهن وهي الكرة أفيون للشعوب

*رضوان البقالي: أستاذ التعليم الأولي

حَذارِ من الإنفجَار بسِجن الدار البيضاء

يحتل المغرب في سلم عدد السجناء بسجون العالم الرتبة 19 وذلك إلى حدود شهر ماي 2023 حسب ما يؤكده موقع المؤسسة الدولية الألمانية « ستاتيستا» STATISTA" ، على مسافة من صاحبة المرتبة الاولى وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

ويحتل السجن المحلي عين السبع المعروف بسجن عكاشة بالدار البيضاء، المرتبة الاولى بين السجون المغربية بالنسبة لعدد النزلاء حيث يفوق العدد 12000 نزيل، اي ان العدد يفوق بثلاث مرات طاقة السجن الاستيعابية.

وهذا الوضع، موضوع الاكتظاظ، كان ولا زال حديث الرأي العام وقلق المندوبية العامة للسجون، واهتمام المنظمات المغربية المعنية بالسجون فضلا عن اهتمام المؤسسة التشريعية ودوائر الصحافة والإعلام وجمعيات حقوق الإنسان.....

النقيب عبد الرحيم الجامعي

إذن نحن اليوم أحببنا ام كرهنا امام لغم خطير ندعو الأقدار ألا يتفجر وان يعالج بسرعة كبيرة وتنزع منه خيوط الكارثة القادمة وفتيل الحريق الذي قد يسبقنا وينتصر علينا .

علينا إذن، ان نأخذ الأمور بكل الجدية والمسؤولية ، وان نذهب لعمق الظاهرة لنغير جذريا من وضعية السجن والسجناء وننطلق من قواعد لا يمكن ان نتهرب منها حتى نلج بدايات الحلول، وهي القواعد التي تتلخص في اعتقادي في اربعة وهي:

القاعدة الاولى، وهي ان يتدخل القضاء في الموضوع بصرامة مهنية وحقوقية واخلاقية، وأن تعمد المحاكم الإدارية فتح باب اللجوء أمامها من اجل مساءلة الدولة المغربية ومرافقها العمومية الادارية والقضائية وفي مقدمتها الادارة القضائية عن ظاهرة الاكتظاظ وعن عواقب الاكتظاظ وعن ضحايا الاكتظاظ، من اجل جبر الأضرار عما يلحق نزلاء السجون من محن وما يلحق ادارة السجون من مخاطر من جراء صب اعداد من المواطنين في عنابرها، وما يلحق المجتمع من مآسي، وما تنفقه الخزينة العامة من مال عام على زيادة أماكن الاعتقال التي يصعب ان تكون الحل للاكتظاظ وأسبابه الحقيقية، لان القضاء الإداري له من الصلاحيات القانونية ليقف امام الشطط وامام انتهاكات حقوق الانسان وامام تعسف مؤسسات الدولة سواء تأخيرها في سن القوانين لتغيير فلسفة العقوبة وأوضاع السجون (القانون الجنائي، المسطرة الجنائية...) او في اجبار الادارة القضائية على وقف الشطط في استعمالها السجون تدبيرا اوحد للعقاب ، ولتصبح المحاكم الادارية باب خلاص في هذا الاتجاه، مثل اتجاهات القضاء الإداري في العديد من الدول، وفي اتجاه قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي ادانت عددا من الدول بسبب حالات سجونها ومن ذلك قرارها الذي أدان مؤخرا فرنسا بسبب الاكتظاظوظروف الإيواء وتداعياته على نزلاء السجون بمقتضى قرارها الصادر في شهر يونيو 2023

القاعدة الثانية، وهي ان نختار ونستمر في اختيار حل يدور في دائرة المزيد من بناء السجون، علما بأن عدد السجون التي بنيت خلال عهد المندوبية في العقد الاخير مهم مبدئيا، لكن التضخم في الاعداد من المعتقلين كسر كل مزايا الزيادة في السجون، لان اعداد السجناء يرتفع بشكل مخيف قد يحفز على نهج لن يحقق توقيف التضارب بين مقدرة المساحات السجنية وواقع الحياة بالسجون بمآت الآلاف من النزلاء، وهذا وحده يبين لنا ان التفكير في الزيادة في البناء سينقلب كعقاب للنزلاء وللإدارة وللموظفين كذلك.

القاعدة الثالثة وهي فشل السياسة العقابية في منظومتنا الجنائية، لأننا توقفنا امام عتبة بدائل العقوبات بدل السير في مقاربة حديثة للسياسة العقابية في ظل المتغيرات التي يشهدها مجتمعنا ويشهدها العالم، وفي مقدمتها من جهة أولى ضعف الارادة لدى المسؤولين عن السياسة الجنائية ولدى من يعمل على تطبيقها وتنفيذها للتعامل بعقل وبحزم لقلب صلاحيات الاعتقال الاحتياطي لتصبح قواعد دقيقة ومقيدة قانونا غير قابلة للتأويل وللاجتهاد وللتقدير وللتناقض بين الجهات القضائية وبين الهيئات القضائية داخل نفس المحكمة، ومن جهة اخرى التوجه الذي لا زال قائما منذ سنة 1962 والذي قام والى اليوم على التشديد المتطرف في العقوبة بحيث لا زال القانون يأخذ بعقاب مفرط يبدا من عقوبة الإعدامو من عقوبة المؤبد ومن السجن لفترة الثلاثين سنة ومن عدم رفع العقاب عن بعض الأفعال البسيطة وبعض المخالفات التي ليس من وراء العقاب عليها اية نتائج، وهذا مذهب إداري وقضائي مغربي يبين ضعف ارادة التغيير والأخذ بمذاهب حديثة من مدارس علم الإجرام وعلم العقاب، مما يجعل الفشل في رفع المعاناة عن السجون فشل من المستحيل التغلب عليه،

القاعدة الرابعة، وهي ان إشتغال الأجهزة القضائية وحدها، واقصد اجهزة البحث، والتحقيق، والنيابة العامة، والحكم، في تنسيق بينها من دون تواجد طرف آخر له اكثر من موقع في مجال العدالة الجنائية، وهذا الطرف هو جهاز البحث الاجتماعي والطب النفسي الذي لا نجد له وجود موازي وعلى نفس الدرجة مع بقية الأجهزة الأخرى، حيث لا يشارك الطب النفسي والعقلي والخبير الاجتماعي لا في البحث التمهيدي ولا في التحقيق ولا في مجريات المحاكمة بشكل يجعل عمل هذه الأجهزة العلمية والاجتماعية وتقاريرهم اساسية قبل الاعتقال وقبل المتابعة والاتهام وقبل الاحكام، علما بان ظاهرة الجريمة وشخصيات الجريمة لا يفهما سوى من يتملكون العلوم الطبية والاجتماعية والنفسية، ومن هنا يصبح تواجد هذه الفئة لازمة علمية ضرورية للأجهزة القضائية والأمنية قبل تحديد مصير المذنبين او المتهمين المحتملين، وحتى تكون قراراته القضاء تتجه عن حق نحو معالجة الجريمة بكل أبعادها بما في ذلك البعد الاجتماعي .

ان ملف اختناق السجون يضرب استقرار البلاد القانوني والحقوقي والمجتمعي والضجة والصخب الذي يتسبب فيه تدعو بل تفرض اعلان حالة الاستثناء بالمؤسسات السجنية وفي مقدمتها سجن عكاشة بالدار البيضاء، وقد تكون للمندوبية العامة للسجون معرفة دقيقة بأوضاع مماثلة بسجون غير شجن عكاشة، مما يفرض تحرك الوزير الاول المسؤول المباشر عن المندوبية قبل فوات الأوان ، ليؤسس خلية ازمة وإعلان مخطط مستعجل لانقاد حالة المؤسسات وحالة نزلائها وهم بعشرات الآلاف من المواطنين، ومما يفرض تحركا عاجلا كذلك للسلطة القضائية، حتى لا تكتفي فقط اعلان حزنها و شعورها بحالة بالاكتظاظ وقلقها من تداعياته، وهي في نفس الوقت من تملك نصيبا وافرا من مسؤولية حالات السجون الراهنة.

ان حالة وصورة سجن عكاشة بالدار البيضاء، يجعلنا نتصور بسهولة ما يقع بين الآلاف من النزلاء فيه، وما بين الاكوام المتراكمة من بني البشر داخل البيوت والعنابر من عذاب وتعذيب نفسي واجتماعي وصحي، وما يثور بينهم من نزاعات حول الحصول على متر واحد يصلح للنوم او للجلوس، وما ينتشر من أمراض في بيئة تنقص فيها التهوية والشمس ووسائل التنظيف الكاملة والأكسجين، وما يتحمله الموظفون من ضغط وإكراهات يوميا قد لا تقلص من صبرهم على المدى المتوسط، وما يقع على المندوبية نفسها من ضغط من خلال صمت قطاعات اخرى لا يهمها السجن، وهو ما يضعف قدراتها للبحث عن منهجية فضلى للاستجابة لوضعية كل نزيل في كل سجن.

أصواتنا بُحّت، وأقلامنا يئِسَت، ولا يبقى بيدنا سوى البحث عن تلقيح يسعف سجون المغرب من قوة الانفجار ....

الرباط: 22 يناير 2024

ان حالة وصورة سجن عكاشة بالدار البيضاء، يجعلنا نتصور بسهولة ما يقع بين الآلاف من النزلاء فيه، وما بين الاكوام المتراكمة من بني البشر داخل البيوت والعنابر من عذاب وتعذيب نفسي واجتماعي وصحي...

في ذكرى الشاعر والمناضل الفلسطيني معين بسيسو

قصيدة: المدينة المحاصرة

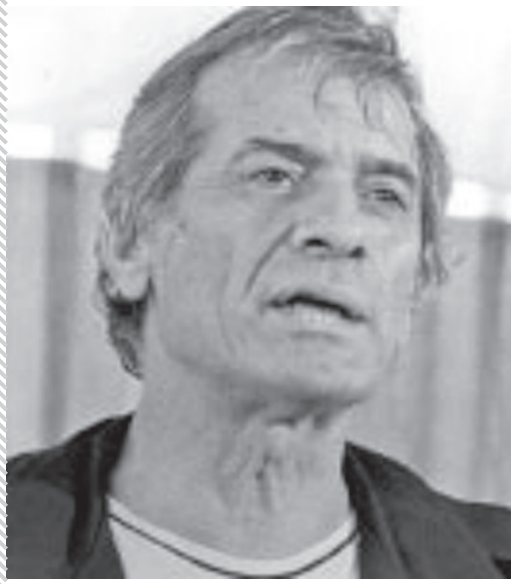

البحر يحكي للنجوم حكاية الوطن السجين
والّليل كالشحّاذ يطرق بالدموع وبالأنين
أبواب غزة وهي مغلقة على الشعب الحزين
فيحرّك الأحياء ناموا فوق أنقاض السنين
وكأنّهم قبر تدقّ عليه أيدي النابشين
وتكاد أنوار الصباح تطلّ من فرط العذاب
وتطارد اللّيل الذي ما زال موفور الشباب
لكّنه ما حان موعدها وما حان الذهاب
المارد الجبّار غطّى رأسه العالي التراب
كالبحر غطّاه الضباب وليس يقتله الضباب
ويخاطب الفجر المدينة وهي حيرى لا تجيب
قدّامها البحر الأجاج وملؤها الرمل الجديب
وعلى جوانبها تدبّ خطى العدوّ المستريب
ماذا يقول الفجر هل فتحت إلى الوطن الدروب
فنوّدع الصحراء حين نسير للوادي الخصيب؟
لسنابل القمح التي نضّجت وتنتظر الحصاد
فإذا بها للنّار والطير المشرّد والجراد..
ومشى إليها الليل يلبسها السواد على السواد
والنّهر وهو السائح العدّاء في جبل وواد
ألقى عصاه على الخرائب واستحال إلى رماد
هذي هي الحسناء غزة في مآتمها تدور
ما بين جوعى في الخيام وبين عطشى في القبور
ومعذّب يقتات من دمه ويعتصر الجذور
صور من الإذلال فاغضب أيها الشعب الأسير
فسياطهم كتبت مصائرنا على تلك الظهور
أقرأت أم ما زلت بكّاء على الوطن المضاع؟
الخوف كبّل ساعديك فرحت تجتنب الصراع
وتقول إنّي قد وشقّت الريح الشراع
يا أيّها المدحور في أرض يضجّ بها الشعاع
أنشد أناشيد الكفاح وسرّ بقافلة الجياع

شعر:

سيدة المدائن

سيدتي
ردي السلام ..
حدثيني
ما أخبار الشوق يسكن عينيك
أنت المتعطشة لقوافل العشاق
جاؤوك من كل فج عميق
يسألونك المودة في الوطن

خبريني عن طيور
غادرت سماءك فجرا
ولم تعد لأعشاشها
وحدها الخنادق
تلم شتات حكاياهم
وعاشرهم صبرهم
و أحلام غضة
في صبح
يشرق من مياه البحر الوفية

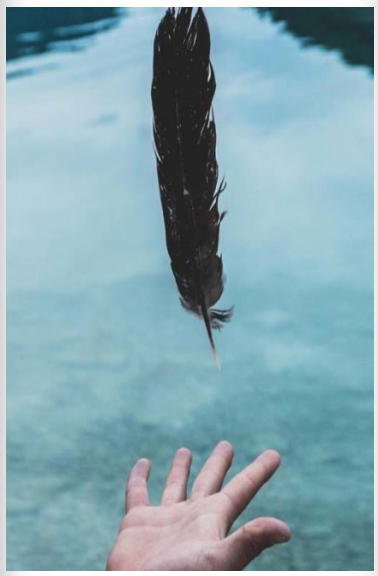

حدثيني عن آية الجوع
ووصايا محمد و يسوع
كيف الرصاص
يصير تراتيل خشوع
كيف أنين الحشا
يصنع من عيون المنتظرين وعدا
نصرا من أشلاء ودموع

كيف تفتح الطرقات
الجبال
الأنهار
التلال
الظلال ..
أدرعا من حب ..
تطوق حبال الشوق
المزروعة في مصاحف الصبر
مليون وعد تحضنها جبال الروح
مليون عهد و قسم
فمن يوقف عهد الأبرار
وحدهم الأحرار
يصنعون جميل الأقدار

> سليمان الهواري // ديوان يسوع الفلسطيني .. قصائد الطوفان

قراءة في رواية « رجال في الشمس» لغسان كنفاني..

> فاطمة عدلي

«رجال في الشمس» رواية للروائي القاص والصحفي الفلسطيني غسان كنفاني ،الكاتب والسياسي أيضا، الصادرة سنة 1963 عن منشورات « الرمال» في 110 صفحة من الحجم الصغير..

بدءا من العنوان لعل أول ما يثير انتباهنا هو كلمة «رجال» التي تبدو كما لو انها تشير إلى القوة والشهامة العربية، ثم الجار والمجرور المكون من كلمتي « في الشمس» والشمس تحيل على الضياء والدفء والحياة، لكن فحوى الرواية يحيد عن كل هذه الإشارات لتكون النهاية مؤلمة وكارثية..

تعالج الرواية مشكلة المهاجرين الفلسطينيين بعد النكبة، والتوق إلى وطن الحلم والاستقرار، من خلال رحلة ثلاثة أشخاص عبر الصحراء في رحلتهم إلى الكويت، بهدف الخروج من حالة الفقر والعوز من جراء الاحتلال اليهودي لقراهم وبلدانهم.

يرافقهم «أبو الخيزران» في هذه الرحلة التي لا تخلو من خطورة، نظرا لوجود حاجزين للتفتيش في الطريق، مما يلزم على الرجال الاختباء داخل خزان الشاحنة الحديدي الذي يصطلي بنار الشمس، لتكون نهايتهم داخله، ويحاول «أبو الخيزران « التخلص من الجثث في العراء في أحد مكبات النفايات، فلم يكلف نفسه حتى دفنهم، بل أخذ كل ما كان بحوزتهم، واكتفى فقط بإطلاق الجملة الشهيرة التي تمثل بيت القصيد في الرواية «لماذا لم يدقوا على جدران الخزان؟» ليظل السؤال مطروحا، وتتناسل منه الأسئلة التي تخص القضية إلى يومنا هذا..

يتم بناء الرواية من خلال ثمانية فصول توجهها أربع شخصيات رئيسية تتمحور حولها الأحداث هم: أبو قيس- أسعد- مروان وأبو الخيزران. لكل منهم مشكلته الخاصة، يوحدهم ضياع الوطن. إضافة إلى شخصيات ثانوية منهم «الرجل السمين» الذي لا يحمل اسما ولا هوية كإشارة لغياب إنسانيته، وشخصيات أخرى..

تقدم الرواية أحداثا تخص أمة في فترة تاريخية معينة، إذ تطال الفترة الممتدة من سنة 1948إلى 1950. وتضع بذلك لبنة ل «الأدب القومي الفلسطيني»

فالمأساة الفلسطينية تمثلت في اقتلاع شعب برمته من المكان (الوطن) فصار مشردا متشظيا في المنافي والمخيمات..

انطلقت أحداث الرواية من المخيم مرورا بالصحراء والبصرة مكان اللقاء بين الرجال الثلاثة وأبي الخيزران وصولا إلى الكويت، وطن الحلم بالنسبة للفلسطيني بعد اليأس من العودة..

يتناول غسان كنفاني الحكي من خلال جمل قصيرة لكنها مكثفة كقوله:» أراح أبو قيس صدره فوق التراب الندي، فبدأت الأرض تخفق من تحته، ضربات قلب متعب» ص7

وما هذا الالتصاق بالتراب إلا حنين والتصاق بالأرض/ الوطن.

يلجأ كنفاني في كتاباته إلى المجاز الذي تتفرع عنه الدلالات، كالموت خنقا داخل خزان مغلق في شاحنة يقودها سائق مخصي، كما لو كان يشير إلى العجز عن الاختيار الصحيح للقيادة المناسبة ..

كما يلجأ إلى مجموعة من الثنائيات والمفارقات، فخزان الماء الذي يحيل على الحياة صار سببا للموت،

والشمس التي هي مصدر دفء ونور، صارت جحيما تحترق بلظاها «رجال في الشمس»..

مقتطف من «رجال في الشمس»

بقي واقفا متشنجا في مكانه محاولا أن يفعل شيئا، أو يقول شيئا.. فكر أن يصيح إلا أنه ما لبث أن أحس بغباء الفكرة، حاول أن يكمل صعوده إلى السيارة إلا أنه. لم يشعر بالقوة الكافية ليفعل.. لقد شعر بأن رأسه على وشك أن تنفجر، وصعد كل التعب الذي كان يحسه فجأة، إلى رأسه وأخذ يطن فيه حتى أنه احتواه بين كفيه وبدأ يشد شعره ليزيح الفكرة.. ولكنها كانت ما تزال هناك.. كبيرة داوية ضخمة لا تتزعزع ولا تتوارى ، التفت إلى الوراء حيث ألقى بالجثث، إلا أنه لم ير شيئا، ولم تجد النظرة تلك إلا بأن أوقدت الفكرة ضراما فبدأت تشتعل في رأسه.. وفجأة لم يعد بوسعه أن يكبحها داخل رأسه أكثر فأسقط يديه إلى جنبيه وحدق في العتمة وسع حدقتيه.

انزلقت الفكرة من رأسه ثم تدحرجت على لسانه:

– « لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟...»

دار حول نفسه دورة ولكنه خشي أن يقع فصعد الدرجة إلى مقعده وأسند رأسه فوق المقود:

– لماذا لم تدقوا جدران الخزان؟ لماذا لم تقولوا؟ لماذا وفجأة بدأت الصحراء كلها تردد الصدى:

– لماذا لم تدقوا جدران الخزان؟ لماذا لم تقرعوا جدران الخزان؟ لماذا؟ لماذا؟ لماذا؟

محمد هاكش:

دمقرطة المياه باعتبارها خيرا طبيعيا لمجموع الإنسانية، والماء ليس بضاعة ولا يحق خصخصته

تقديم

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه ل»النيو- ليبرالية وخطورتها على الانسان والبيئة»، نستضيف الرفيق محمد هاكش الخبير الفلاحي والمناضل النقابي في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل، لتنوير الرأي العام حول إشكالية السيادة الغذائية كرافعة للتصدي لهيمنة الشركات المتعددة الاستيطان على النظم الغذائية ومواجهة الرأسمال الزراعي التجاري المدمر للبيئة والإنسان.

■ لماذا في نظركم يعتبر خبراء التنمية اليوم أكثر من أي وقت مضى أن السيادة الغذائية أو القضاء على التبعية الغذائية هي أهم مقومات التنمية المستدامة؟

● إن الغذاء والحق في ضمانه برزت أهميته وضرورة امتلاك وسائل تحقيقه على مستوى كل بلد إثر ما سمي بالصدمة الغذائية العالمية التي انفجرت سنة 2008 ثم 2011 والمرتبطة بالارتفاعات المتصاعدة التي عرفتها أسعار المواد الغذائية.

واليوم، وبعد أن عاشت الشعوب الآثار الكارثية لجائحة كوفيد19، التي تجسدت في تصاعد ملحوظ لضحايا الجوع والفقر الغذائي، أصبحت السيادة الغذائية للشعوب مسألة حيوية لتحقيق مصير غذائها وحقها في غذاء كافي، صحي، في المتناول ومستديم وفق توجيهات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحكم في إنتاجه ووضع حد للتبعية الغذائية بجميع أشكالها ووضع حد لسياسة «جوع كلبك يتبعك» التي تمارسها الدول الرأسمالية والامبريالية عبر شركاتها المتعددة الاستيطان ومؤسساتها المالية لاستعمار الشعوب واستغلال خيراتها.

إن مفهوم السيادة الغذائية استطاع خلال 25 سنة، أي منذ أن طرحته حركة فياكابيسينا لأول مرة سنة 1996 في قمة الغذاء، التي نظمتها منظمة الفاو بروما، أن يكتسح الساحة النضالية لمقاومة التبعية الغذائية ويصبح أداة المقاومة في يد الحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية والتقدمية لتحقيق الحق في الغذاء للشعوب. الحق في الغذاء يعني توفير الغذاء وضمان القدرة على شرائه مع الجودة والسلامة الصحية اللازمتين اللتين تجعلان منه غذاء صحيا يساهم في تفتح الإنسان ويساعده على العمل والإبداع والمشاركة النشيطة في التنمية وتقدم المجتمع كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين 1-11 و 2-11).

■ في السياق الوطني هل يتمتع المواطن المغربي وخاصة المنتمي للطبقات الشعبية بالحق في الغذاء؟ أو بصيغة أخرى هل تضمن الدولة المغربية لشعبها الحق في الغذاء؟

● للإجابة على هذا السؤال لابد من مساءلة سياسة الدولة وخياراتها في هذا المجال وبالتالي مساءلة السياسة الفلاحية/ الاستراتيجية الفلاحية التي تجسدت في مخطط المغرب الأخضر الذي دام 12 سنة، والبحث عن ما إذا كان يحمل مقومات ضمان هذا الحق وهل حقق السيادة الغذائية أم لم يهتم بها نهائيا؟. وهنا يأتي استعمال مفهوم «السيادة الغذائية» كمقياس أو مفتاح للإجابة.

لكن قبل الشروع في استعمال هذا المفهوم للتحقيق في الموضوع لابد من تعريفه، ومن خلال التعريف لمفهوم السيادة الغذائية ستتبادر إلى ذهن القارئ بلا شك بعض ملامح الجواب على سؤالنا المركزي.

لقد تطور التعريف، منذ طرحه لأول مرة سنة 1996 من طرف الحركة العالمية للمزارعين فياكابيسينا، من خلال القمم الكبرى للمنتديات الاجتماعية واللقاءات الدولية والتراكمات الميدانية للحركات الاجتماعية ليؤكد على العناصر الأساسية التالية:

- إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي المحلي والمواد الأساسية للشعوب؛
- القيام بإصلاحات زراعية شعبية؛
- ضمان حرية الحصول على البذور؛
- إشراك الشعوب في بلورة السياسات الفلاحية.

انطلاقا من هذا التعريف، والذي يتطور باستمرار، أصبح مفهوم السيادة الغذائية يشمل مجموعة من المقومات والمرتكزات تؤهله لضما الحق الغذائي وتتجلى هذه المرتكزات في ما يلي:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للشعوب

ويعني هذا بالنسبة للمغرب ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للمغاربة وهي الخبز والزيت والسكر. لكن، قياسا على هذا المرتكز، يتضح أن السياسة الفلاحية فشلت في ضمان وضع حد للتبعية الغذائية للخارج فيما يخص هذه المواد. بحيث مازالت بلادنا تستورد 50 في المائة من القمح الطري و70 في المائة من السكر و90 في المائة من زيت المائدة. وللامسة حجم تبعيتنا وضعف ميزاننا التجاري الغذائي، وفهم اختيار سياستنا الفلاحية الموجهة لخدمة كبار المستثمرين في القطاع الفلاحي والسهر على مراكمتهم للأرباح والأموال على حساب شقاء العاملات والعمال الزراعيين، علينا الاطلاع على ما يتم من نشر للمعطيات في هذا المجال ومنها نشرة بنك المغرب لنكتشف أنه على بلادنا دفع ما يعادل ثمن 3 إلى 4 سنوات من تصدير الطماطم لاستيراد سنة واحدة من القمح الطري.

2. وضع برنامج إصلاح زراعي شعبي يضمن ما يلي:

دمقرطة النفاذ للأرض والموارد الطبيعية كما طرحه المنتدى العالمي للإصلاح الزراعي سنة 2004 الذي انعقد في فالينسيا –اسبانيا والذي جمع 400 مندوب وأكثر من 200 منظمة من 72 بلدا و5 قارات وكما أكده المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي انعقد ببورتو اليكري بالبرازيل سنة 2006.

تحديد الحد الأقصى لملكية الأرض ونزع الأراضي التي لا تقوم بدورها الاجتماعي والتي لا تنتج ومكافحة كل أشكال الريع في مجال شراء الأراضي أو كرائها في المناطق القروية والتأكيد على استعمال الأرض وليس تمليكها .

دمقرطة المياه باعتبارها خيرا طبيعيا لمجموع الإنسانية. والماء ليس بضاعة ولا يحق خصخصته.

توجيه سياسة القروض والمنح والبحث والمدارس التقنية الفلاحية لخدمة الإنتاج الفلاحي الذي يشجع الزراعة الإيكولوجية ورفع الإنتاجية مع الحفاظ على التوازن البيئي.

ضمان البذور المحلية عبر وضع برنامج من طرف الدولة من أجل إنتاجها ومضاعفتها والمحافظة عليها وتوزيعها. إن البذور تعتبر عنصرا أساسيا ومحددا للسيادة الغذائية. فبدون التحكم في البذور وبدون تملكها لا يمكن أن نتخلص من التبعية الغذائية ولو أنتجنا أزيد من احتياجاتنا. ويمكن في هذا الباب أن نعطي مثال الطماطم حيث أنه رغم موقعنا المتقدم في تصديرها فإن بذورها مستوردة.

تقوية التعاونيات وتنظيم الفلاحين وفتح الطريق أمام النساء لتحمل مسؤولية الإنتاج الفلاحي بدل التعامل معهن كمساعدات أو أيادي عاملة رخيصة، وكذا تشجيع الشباب على الارتباط بالأرض وضمان شروط ذلك .

تشجيع الفلاحة العائلية وجعلها العمود الفقري للإنتاج الفلاحي الهادف لتحقيق السيادة الغذائية. وعكس ما يقال على الإنتاجية القوية للفلاحة الصناعية فإن الفلاحة العائلية تنتج 70 في المائة من الغذاء العالمي باستعمالها ثلث مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، بينما الزراعة الصناعية تنتج ربع الغذاء مقابل استغلال ثلاثة أرباع الموارد. يتضح أن الفلاحة الصناعية إنتاجيتها مرتفعة بالنسبة لوحدة اليد العاملة، أما الفلاحة العائلية فتبقى أكثر إنتاجية بالنسبة لوحدة المساحة لأنها تعتمد على عمل الأيادي الفلاحية. إن هذه الحقيقة المغيبة كشفها مقرر الحق في الغذاء بالأمم المتحدة السيد أوليفر ذي شوتر. ولن نتذكر أن منظمة الأغذية للأمم المتحدة الفاو كرست 2014 سنة الفلاحة الغذائية، وقررت العشرية القادمة لها.

3. مقاومة سيطرة وهيمنة وتجاوزات وتعسفات وخروقات الشركات متعددة الاستيطان

إن هذه الشركات العابرة للقارات تظل إلى حد الساعة خارجة دائرة المحاسبة والمتابعة والمعاقبة، وشركة «مونصانتو» –MONSAN TO خير مثال بضحايا أدويتها الكمياوية وهيمنتها على إنتاج البذور. وللتعرف على المآسي التي خلفتها وتخلفها هذه الشركة وتأثير أنشطتها السلبي على حقوق الإنسان الأساسية، يمكن الاطلاع على نتائج محاكمتها الرمزية التي جرت في أكتوبر 2016 بلاهاي- هولندا من طرف الحركات الاجتماعية العالمية والمدافعات والمدافعين عن قضايا الفلاحين والبيئة. من المعلوم كذلك أن الشركات العابرة للقارات تهيمن على توزيع المواد الغذائية الأساسية عبر العالم كما تستحوذ على ملايين الهكتارات مما ينتج أفواج الهجرة وتشريد آلاف مؤلفة من الفلاحين وأسرهم. طبعا تبقى هذه الشركات نتاج العولمة الرأسمالية المتوحشة التي يتم مقاومتها عبر العالم من طرف الشعوب. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن هذه الشراكات استطاعت، بمساندة المنتدى الاقتصادي، استطاعت اختراق الأمم المتحدة ونظمت قمة أممية حول النظم الغذائية يوم 23 شتنبر 2021 في غياب الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني المناضل الذي قاطع المنتدى واعتبره وسيلة لشرعنة الزراعة الصناعية والتجارية التي تدمر البيئة والإنسان، ودعى لمواصلة النضال ضد هذه الهيمنة التي ستزيد الشعوب فقرا وجوعا.

4. مواجهة المؤسسات الرأسمالية المتحكمة في المال والتجارة

وأقصد هنا ثالوث الرعب «البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية» والذي يمول بسخاء ويشجع بقوة الزراعة الصناعية (Agrobusiness) والاقتصاد الاستخراجي (l'économie extractive) مما يؤدي إلى الاستحواذ على الأراضي وإخلاء الفلاحين من مجالاتهم الترابية وتدمير الطبيعة.

5. مواجهة ما يسمى ب»اتفاقيات التبادل الحر» (الفاقدة للحرية وهو في الحقيقة تبادل غير عادل)

مواجهة هذه الاتفاقيات باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية بيد الرأسمالية والامبريالية لتدويم سيطرتها على الشعوب ولتكريس التبعية الغذائية. والميزان التجاري المختل لصالح الدول المهيمنة في مجال الغذاء معبر عن هذه التبعية.

■ ما السبيل إذن في رأيكم لتحقيق السيادة الغذائية أو القضاء على التبعية الغذائية في بلادنا وعبر العالم؟

● انطلاقا من ما سبق يتضح أن السياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا، والمتجسدة حاليا في السياسات الفلاحية والتنموية، بعيدة كل البعد عن تبني المرتكزات والمقومات المتعلقة بالسيادة الغذائية التي تناولناها فيما سبق، وأن هذه السياسة تصطف بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم، وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتهم من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة.

إن الفلاحة بعين السيادة الغذائية ليست نشاطا اقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل حميمي بالحياة والوجود فوق الأرض، وإن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة. ومن أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان، من الضروري حماية وتطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها مؤخرا من طرف الأمم المتحدة والمتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية/القروية.

إن السيادة الغذائية هي حق الشعوب في غذاء صحي وملائم ثقافيًا يتم إنتاجه بطرق سليمة بيئيًا ومستدامة، وحقهم في تحديد نظمهم الغذائية والزراعية. ف»لا سيادة غذائية ولا عيش كريم دون تنمية قروية حقيقية شاملة»

من القسام إلى القسام

السابع من أكتوبر أدهش العالم كله بمجموعة من المقاتلين استطاعت أن تعيد للصراع معناه التاريخي.

الانطلاقة كانت من غزة، لكن مرماها يشق طريقه بعيدا في أفق مفتوح على الأمل، تتساقط فيه الأقنعة وتتلاقح المقاومات.

غزة محور الانسانية، من الأنفاق إلى البحر يوما بعد يوم تمضي لنقطة لقاءها مع فلسطين. بدون فلسطين غزة لن تهدأ مقاومة.

مجموعة صغيرة من المقاتلين أجبرت العالم كله أن يتسلح بفلسطين. الانحياز إلى الانسانية عنوانه غزة وتفاصيله فلسطين.

السابع من أكتوبر يعطي في أبعاده الاستراتيجية فرصة نوعية لبناء المقاومات محليا واقليميا وكونيا ضد محور الشر بمؤسساته وقواعده المادية والتشريعية التي ظل يهدد ويحكم بها العالم.

ثوار غزة أطاحوا بقواعد لعبة الغرب وغطرسته العالمية، لقد ولى زمن العبودية ومعاقبة الشعوب. طوفان الأقصى يعيد الثقة في القدرات الذاتية والارث الكفاحي للمستضعفين حيث الصغار يتحدون الكبار وهاهي اليمن اليوم تعطي الدرس وتتفاعل معها مبادرة جنوب افريقيا لتربك الحسابات الغربية وتسترجع لحركات التحرر الوطني ودول الجنوب صوتهما وقوتهما في اختيارات البشرية.

من القسام إلى القسام يمتد تاريخ المقاومة، من الثورة الفلسطينية الكبرى(1935) حتى طوفان الأقصى(2023)، مراحلها متجددة لا تتوقف، جيلا بعد جيل تستمر عبر منعرجات الزمان رافضة فصول التصفية والاحتواء وعروض التطبيع والاندماج التي خططت لها هندسة الأبناك والشركات المالية والتكتلات الاقتصادية من وراء ستار ملغوم يستهدف الأرض والهوية حيث يتم تصوير السلام كهدف حتمي وهو المدخل للتعايش والرفاه الاقتصادي بمعنى السلام هو ايديولوجية استهلاكية للتضليل الاعلامي على مستوى الرأي العام العالمي

ومن جانب آخر هو الفخ الذي يفرض عليك القبول بالاحتلال وانهاء جذور الصراع معه.

الأمن والاقتصاد هما القضيتين المحوريتن لبناء فلسفة السلام الأمريكي-الصهيوني وهذا ما يمنح التراكم الرأسمالي اليهودي عمقا في المنطقة باكتساح الأسواق وافراز نخب سياسية واقتصادية محلية هجينة وتبعية تدير السياسات الليبرالية الصهيونية والأمريكية والأوروبية وتأمن لهم حشر الناس في المعازل وابقاءهم تحت الحصار.

طوفان الأقصى هو المرشد الجماعي الذي أعاد للذات الفلسطينية والعربية شخصيتهما في المقاومة وسيأسس لميلاد نهوض شعبي جديد عربيا وعالميا.

محمد المرابط
مدريد-اسبانيا 20 يناير 2023

عالمية فلسطين: انتصار المهزومين

بقلم محمد أمين

أكثر من 75 عاما من الاحتلال. لقد تحول أكثر من ثلاثة أشهر من القصف على غزة من وضع «سجن في الهواء الطلق»، محاصر بشكل دائم وخاضع لسيطرة منهجية على الأرض والسكان، إلى «مقبرة جماعية» أو «سيف في الهواء الطلق». من ممارسات الفصل العنصري إلى ممارسات الإبادة الجماعية، أصبحت الأهداف الحقيقية لدولة إسرائيل الصهيونية اليوم واضحة: الإبادة الجسدية لشعب و«محوه» من الذاكرة.

وهذه أهداف غير عقلانية نابعة من رؤية هي في حد ذاتها غير عقلانية. لأنه هل من الممكن أن نمحو من الذاكرة العالمية شعباً نحت وجودهِ بالنضال والمقاومة لأكثر من 75 عاماً؟ في هذا القرن الحادي والعشرين، وفي ظل التكنولوجيات الجديدة، من المستحيل الاختباء والصمت بشأن المذابح اليومية التي يتعرض لها السكان الذين «جريمتهم» الوحيدة هي ولادتهم على أرض محتلة بالقوة. لم تعد الظروف الحالية هي تلك التي عاشها السكان الأصليون في «الأمريكتين» أو أفريقيا أو أستراليا، على مدى القرون الماضية، حيث عانى السكان من ممارسات الإبادة وغالباً ما ظلوا بلا صوت، «بلا تاريخ» كما أطلق عليهم ساركوزي وغيره من أمثال ترامب وشركاته. كل قطرة دم تراق تكتب التاريخ وتزيد من قوة القضية الفلسطينية، التي يتم تقاسمها عالمياً بشكل متزايد. وحتى الأمين العام الحالي للأمم المتحدة اتهم بمعاداة السامية. من لا يزال يصدق هذه النكتة؟ وفي الواقع، في جميع أنحاء فلسطين، فإن أنفاس أو تطلعات جميع الشعوب المضطهدة هي التي يتم اليوم إحياءها. لقد كانت فلسطين في البداية قضية استعمار، لكنها أصبحت اليوم تعبيراً عن احتدام التناقضات الرئيسية في العالم. «ما تجلبه فلسطين للعالم»، وهو عمل جماعي نشره مؤخراً معهد العالم العربي ومطابع لو سيويل Seuil، يكرّس خلود قضية شعب مسجون «في الوطن»، على أراضيه. النفي إلى أرض و/أو الطرد منها. بدأ التيه مع «نكبة» 1948، لكن أمل العودة لم ينطفئ ولا يمكن أن ينطفئ أبدا. في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 1947 إلى أيار/مايو 1948، طرد الجيش الإسرائيلي أكثر من 800 ألف فلسطيني، من إجمالي 1.4 مليون نسمة، من أراضيهم، ودمر 531 قرية، وفي عام 1967 حدثت موجة جديدة من عمليات الطرد رافقت ضم أراضيهم من طرف الجيش الإسرائيلي. الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل (400.000 شخص). وبمساعدة الأمم المتحدة، تم إنشاء 58 مخيماً رسمياً في خمس مناطق تدخل تابعة للأونروا. لقد كرّس «حق العودة» إلى الأراضي المحتلة بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر/كانون الأول 1948. لكن إسرائيل، التي أنشئت بموجب قرار للأمم المتحدة في العام نفسه، رفضت بشكل منهجي جميع قرارات الأمم المتحدة.

إن التدمير المنهجي الذي تقوم به دولة إسرائيل الصهيونية هو في الواقع عملية مستمرة حيث يكون استخدام العنف المسلح هو الجانب الأكثر وضوحًا فقط. واليوم، في غزة، اجتمعت كل جوانب الدمار. إنها «حرب شاملة» شهدها بالفعل الجيش النازي في أوروبا. تدمير المدارس والجامعات والمستشفيات ودور العبادة والبنية التحتية الأساسية (....) ويضاف إليها الجوع والعطش وغير ذلك من أشكال الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وأمام هذه العملية، لجأ الشعب الفلسطيني إلى كافة أشكال المقاومة التي أُجبر عليها، جامعا بين الكفاح المسلح والعمل السلمي، مستلهما تجارب حركات التحرر حول العالم. إن خصوصية الظروف المادية/الجغرافية تفسر قوة الاحتلال التي تستفيد من دعم أغنى وأقوى الدول على هذا الكوكب. وعلى عكس فيتنام أو أفغانستان، لا توجد غابات أو جبال يمكن من خلالها تنظيم وتنفيذ أعمال حرب العصابات الدائمة. ومن هنا جاء استخدام أشكال جديدة وغير مسبوقة من النضال، تعتمد بشكل خاص على بناء الأنفاق تحت الأرض. وفي نضاله البطولي، علّم الشعب الفلسطيني الشعوب الأخرى أيضا أن التحرر والتضامن الدولي لا ينفصلان.

من وحي الاحداث

لكي نستعيد المكون الأفريقي في هويتنا

وجب التخلص الواعي من الرق والعبودية

التيتي الحبيب

إن موضوع الرق أو العبودية لا زال ينبعث من رماده في منطقتنا. إن تاريخ العلاقة بين الدولة المغربية والشعوب الأفريقية ملطخة بوصمة العار هذه وطبعا لن تطوى هذه الصفحة المشينة إلا بالاعتذار الرسمي باسم الشعب المغربي للشعوب الأفريقية التي تعرضت للاستعباد والرق من طرف مغاربة ظالمين.

يكتسي موضوع الرق والعبودية أهمية بالغة، عندما يتعلق الأمر بموضوع الهوية المركبة لشعوب المغرب الكبير عامة والشعب المغربي خاصة. ذلك أن موضوع الرق والعبودية في موريتانيا ينسحب أيضا على الدول المغاربية بمختلف سلالاتها الحاكمة. إنها كانت تمارس الرق والاتجار في البشر.

وبفعل التراكمات التاريخية أصبحت هوية شعوبنا المغاربية تستدمج العنصر الأفريقي لتصبح في الواقع هوية مركبة. لكن هذا المكون الأفريقي في هوية شعوبنا بقي مكونا مظلوما تاريخيا وجب رد الاعتبار التاريخي له.

من يناقش هوية شعبنا بمعزل عن هذه الأمور فإنه عمليا يلغي هذا المكون وكأنه يحتقره ويتبنى المظالم العنصرية التي تعرضت لها شعوب وقبائل إفريقية على يد سلالات مغاربية.

لكي نبني هوية ناضجة لشعوبنا المغاربية علينا أن ننصف هذا المكون الأفريقي وأن نضعه في المرتبة المعتبرة، ونعيد له الاعتبار الواجب. هكذا، سنبني هوية غنية متعددة الأبعاد، عادلة، ترفع راية الحرية والمساواة بين جميع الكادحين بغض النظر عن أصلهم وفصلهم.

وبالعودة إلى ضرورة دراسة موضوع الرق والعبودية ببلادنا بالاعتماد على دراسة التطور التاريخي لمختلف أنماط الإنتاج الماقبل الرأسمالية بما فيها تلك التي اعتمدت على اليد العاملة المنحدرة من الرق والعبودية، ما هو متوفر اليوم هو تلك المراجع التي تهم النوازل الفقهية أو المساطر القانونية التي تنظم تجارة العبيد والإماء أو الأخبار والحوادث المتعلقة بشهادات عن حياة مالكي العبيد والإماء وتعاملهم مع ممتلكاتهم البشرية.

من بين هذه المراجع التي تذكر أنواع المعاملات يمكن الاطلاع على الكراسة الموجزة تحت عنوان «الإماء والمجتمع في مغرب العصر الوسيط من المعاناة إلى الإباق» الصادرة عن أعمال ندوة: تاريخ النساء المغاربيات: الإقصاء وردات الفعل الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة. المؤلف الرئيسي: بلمليح عبد الإله.

يصبح الحديث عن الرق والعبودية حديثا عن السياسة والأحداث الاجتماعية لما يستعرض حالات العبيد الذين استطاعوا التحرر من العبودية وفروا أو هربوا من سطوة النخاسين أو مالكي العبيد. فهؤلاء العبيد الفارين، يتعرضون للملاحقة وهم مهددون بالقتل، لأنهم تمردوا على قانون ملكية الأقنان والإماء، المعمول به في المجتمع. وتتحدث النوازل في هذا الإطار عن العبيد الأبقين وهناك العديد من الأحكام والفتاوى في قضية الإباقة. (انظر «الإماء والمجتمع في مغرب العصر الوسيط من المعاناة إلى الإباق»).

فإذا لم يستطع العبيد تشكيل حركة مجتمعية قائمة الذات والتعريف بمظالمهم وقيادة نضالهم من أجل انتزاع حريتهم والاعتراف بهم وفرض رد الاعتبار لهم كبشر وكضحايا جرائم ضد الإنسانية، نظرا لأسباب موضوعية وذاتية يعوزنا الوقت والمجال لتناول بعض جوانبها أو على الأقل طرح الأسئلة الضرورية لتوجيه البحث؛ فإننا نريد أن لا نفوت الفرصة للإشارة إلى قضية هامة ربما ستكون من بين الأجوبة التاريخية الأساسية التي ستسمح بتحقيق جبر الضرر وفتح الأفق لمجتمع جديد، وقد تخلص من كل ما علق به من شوائب وكوابح طيلة العصور الماضية.